

المودد

مجلة تراثية فصلية

تصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة - وزارة الثقافة والأعلام - الجمهورية العراقية

WWW.ATTAWHEEL.COM

المجلد السابع عشر

العدد الأول

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

أسرة المكيه

مَوْلَا الْبَيَّانِ

لِعَلِيِّ بْنِ خَلْفِ الْكَاتِبِ

الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ٤٣٧ هـ

تحقيق
د. حاتم صالح الضامن
كلية الآداب - جامعة بغداد

القسم الاول

ولا بد لي أن أذكر أخي وصديقي الاستاذ عبد الحميد العلوجي حفظه الله تعالى إذ تفضل مشكوراً فأبدى رغبته في نشر هذا الأثر النفيس في مجلة المورد الغراء فجزاه الله تعالى عن العلم وأهله خير الجزاء .
والحمد لله أولاً وآخراً ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

مؤلف الكتاب

أبو الحسن علي بن خلف بن علي بن عبد الوهاب الكاتب ، من كتاب الفاطميين في القاهرة ، كان حياً سنة ٤٣٧ هـ .
ولم نقف على ترجمة له إذ أغفلته كتب التراجم جميعاً .
ومن حسن الحظ أننا وقفنا على نص مهم في كتابه (مواد البيان) إذ جاء فيه :
(. . .) وأنه لو أغفل إلحاق السنة الخراجية بالهلالية لكان بينها من سنة الهجرة وإلى ستتنا هذه وهي سنة سبع وثلاثين وأربعمئة . . .)

ومن هذا نتبين أن المؤلف قد توفي بعد سنة ٤٣٧ هـ .
ولعلي بن خلف كتاب سماه (آلة الكتاب) أشار إليه في

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة

هذا الكتاب الذي نقوم بنشره أثر نادر في صناعة الكتابة ، جليل القدر ، عظيم النفع ، كبير الفائدة ، جمع فيه مؤلفه الآداب الخاصة بالكتابة ، والعلوم التي يجب أن يعرفها كل كاتب لتعينه على انجاز عمله في كتابة الانشاء .
والكتابة العربية أشرف الكتابات لأن الكتاب العزيز لم يُرقم بغيرها .

وصناعة الكتابة من أنبل الصنائع خطراً ، وأحسنها على أهلها أثراً ، لاشتراك الخاصة والعامة في استعمالها .
وقد وقع لي هذا الكتاب بفضل صديقي المستشرق الألماني رابنهرت فاييرت إذ وافاني بنسخة مصورة منه فله مني خالص الشكر والتقدير .

والغيرة على تراثنا العربي القديم هي التي دفعتني الى بعث هذا التراث ونفص غبار الزمن عنه .

وما من شك في أن عشاق التراث العربي وأنصاره سيفرحون بهذا الكتاب ، أما اعداء هذا التراث والحاقدون فما أظنهم إلا مغتمين وبائسين .

الباب الأول : في حد صناعة الكتابة وفضيلتها ومنفعتيها
وغرضها وقسمتها ورسم الكتاب وعلة
وضعه .

الباب الثاني : في البلاغة وأقسامها الأصلية .
الباب الثالث : في أقسام البلاغة الفرعية .
الباب الرابع : في صناعة البديع وأبوابها .
الباب الخامس : في ما يخرج الكلام عن أحكام البلاغة .
الباب السادس : في أن الطبع هو قوام الصناعة ونظامها
واحتذاء مذاهب السابقين بكما لها وتماها
الباب السابع : في أوضاع الخط وقوانينه وترتيب الصدور
والأدعية والعنوانات والتاريخ والختم .

الباب الثامن : في رسوم المكاتبات .
الباب التاسع : في آداب الصناعة .
الباب العاشر : في آداب السياسة .

أهميته :

تكمُن أهمية هذا الكتاب في كونه من الكتب المؤلفة قديماً في
صناعة الكتابة ، وكان لهذا السبب من أهم مصادر الفلقشندي
في كتابه صبح الأعشى إذ نقل عنه في نحو مئتي موضع مشيراً إلى
اسم الكتاب مرة وإلى اسم المؤلف أخرى ، واعتمد عليه كثيراً في
الباب الذي تحدث فيه عن (مذاهب كُتّاب الدولة الفاطمية) .
وكان يتصرف بالنقول وقد أشرت إليها في الحواشي .
ويتفرد الكتاب بنصوص كثيرة ورسائل مهمة .

شواهد :

استشهد المؤلف بمئة وخمس وسبعين آية وبعشرين حديثاً .
أما الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات فقد أربت على
٧٥٠ .

وقد استشهد بكثير من شعر الجاهليين والمخضرمين
والأمويين ، وأورد كثيراً من شعر العباسيين كأبي تمام
والبحتري . وابن الرومي والبستي وابن المعتز والشريف الرضي
وغيرهم .

موضعين من كتابه (مواد البيان) .

قال في ص ٢٢٦ : (. .) ويتفرع من هذين الأصلين
أقلام عدة ذكرنا كثيراً منها في كتابنا الذي نعتناه بآلة الكُتّاب) .
وقال أيضاً في ص ٣٣٣ : (ولسنا نحتاج أن نذكر أحكام
الهجاء والمصطلح عليه منها ، لأنها موجودة في مظانها ، وقد
استوفينا القول عليها أيضاً في كتابنا المرسوم له بآلة الكُتّاب) .
وله كتاب الخراج ، قال في ص ٣١ : (وسنستوفي القول
في الفائدة به وبالمبرزين فيه في كتاب الخراج إن شاء الله تعالى) .
وقال أيضاً في ص ٥٠ : (. .) وسنستوفي القول في كتاب
الخراج إن شاء الله) .

ولا بد من الإشارة إلى أن حاجي خليفة قد اكتفى في كتابه
كشف الظنون ١٨٨٨ بقوله :

(موارد البيان لعلي بن خلف بن عبد الوهاب الكاتب) .
وحُرِّفت مواد فيه إلى موارد .

هذا كل ما نعرفه عن المؤلف وعسى أن يقف أحد العلماء
على ترجمة له فيفيد العلم وأهله .

كتاب مواد البيان

سبب وضع الكتاب :

بين المؤلف السبب في وضع هذا الكتاب فقال :
(وعلة وضعنا لكتابنا هذا رغبتنا أن نصنّف كتاباً جامعاً لما
تنظمه صناعة الكتابة من العلوم والآداب الخاصة بها يُجد من
يعنى بهذه الصناعة جميع ما يروونه من أصولها وفروعها التي فرّقها
المصنفون في الكتاب مودعة فيه ، ويعرف به الطالب جلالة
خطرها وارتفاع قدرها من بين الصنائع ، ويصرف همه إليها
ليتميز من انتمى إليها بالاسم دون الرسم وبالنزى دون
المعنى) .

أبوابه :

قسم المؤلف كتابه على عشرة أبواب هي :

مصادره :

اعتمد المؤلف على الكتب المؤلفة في البلاغة والبيان والبديع وصناعة الكتابة ، وأشار في كتابه الى ابن المعتز وقدامة بن جعفر وأبي علي الحاتمي والرماني وأبي علي النحوي . ونقل من كتاب الخراج لقدامة أيضاً وصرح باسمه .

مخطوطة الكتاب :

هي نسخة فريدة تحتفظ بها مكتبة الفاتح باسلامبول برقم ٤١٢٨ .
وتقع هذه النسخة في ٢٠٢ ورقة ، في كل ورقة صفحتان ، عدد اسطر كل صفحة ١٥ سطراً .
وقد كتبت النسخة بخط النسخ المضبوط بالشكل ، وترقى كتابتها الى القرن السادس الهجري . وعلى صفحة العنوان عدة تملكات كما في الصورة المرفقة بنشرتنا هذه .

والمخطوطة ناقصة الآخر إذ ينقص من أبوابها العشرة المذكورة في مقدمة الكتاب البابان التاسع والعاشر . ويتبين بمقابلة المخطوطة بصبح الأعشى أن النسخة التي اعتمد عليها القلقشندي أكمل من نسختنا هذه إذ ثمة نقول كثيرة من البابين الناقصين في صبح الأعشى سئلحقها في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى .

ولا بد من الإشارة الى أنني جعلت صبح الأعشى أصلاً ثانياً اعتمدت عليه في المقابلة وقد أشرت الى نقوله في الحواشي وما يؤخذ عليه أنه كان يتصرف بنصوص (مواد البيان) وثمة مواضع فيها بياض يقدر كلمة أو كلمتين وضعت مكانها نقاطاً من غير إشارة الى ذلك .
واتبعت في الكتابة الرسم الاملائي المعروف عندنا ولم أشر الى رسم المخطوطة .
وقد ارفقت بنشرتي هذه صوراً لعنوان المخطوطة وللصفحات الاولى والثانية والاخيرة .
والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

أذلسيل لسانهم في السيرة السريّة التي شرب الله تعالى منها المنية والظلم
والسر والعلانية والمؤمن والكافر وجعلها موهبة شاملة للروح بأسرهم
مع علم المؤمن بالسيرة والكافر وكسر ثم يؤكدها الكتاب بما يورثه
بشده وروعة مع إيات مما يتطهر في سلكهم أرشاه الله تعالى

أحمد لله رب العالمين وتكلموا بما يحب ربنا محمد وخلفه وآله
وصحبه وسلامه في أحول بلافة الإله العالم العظيم

مكتبة
مكة
الشرقية

مكتبة

مكتبة
مكة
الشرقية

كِتَابُ مَوْلَا الْبَيَانِ

تصنيف الشيخ الأمام العالم العلامة أبي الحسن علي
بن علي بن علي بن عبد الوهاب الكاظم رحمه الله تعالى

مكتبة
مكة
الشرقية

٤٨٨
١٥



مكتبة
مكة
الشرقية



مكتبة
مكة
الشرقية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَحَمْدُ اللَّهِ عَلَى سِتْرِنَا مِنْ خَيْرِ خَلْقِهِ وَآلِهِ
 وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ
قَالَ عَلِيُّ بْنُ خَلْفٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْمَوْتَابِ الْأَنْبَرِيُّ
 أَمَّا هَذِهِ فَانِ الصُّوْلُ اشْتِجَارُ وَالْعُلُومُ ثَمَرُهَا وَالْأَقْنَامُ عَمَارُ وَالْآدَابُ
 جَوْشَرُهَا وَالْإِسْمَاءُ دُرُجُومُ وَالْحِكْمُ نُورُهَا وَمِنْ لَطِيفِ ضَمِّهِ اللَّهُ تَعَالَى
 وَصَفَتْهُ أَنْ جَعَلَ لِكُلِّ ذِي بَصِيرَةٍ مَسَارِجَ وَغَرِيْنَةً مُنِيرَةً قُوَّةً يَفْتَدِرُ
 بِهَا عَلَى أَقْنَامِ الصَّنَائِعِ وَالْأَهْلِيَّاتِ وَالْمَحْذُومِ مَا تَقَرَّبَتْ قَرَابُجُ مُقْتَضِيَتِهِ
 عَنْ تَكْيِيلِ غَايَاتِ كَمَالِهَا فَلَيْسَ الْمُبْتَغَى أَوَّلًا مِمَّا يَتَكَّرُ مِنْ أَقْنَمِي فِيهِ إِشْرَافُ
 لَا سِمًا إِذَا جَرَّدَ صُورَ الْمَعَانِي مِنْ مَوَادِّهَا وَخَلَصَ أَرْوَاحُهَا مِنْ
 لِحْزَادِهَا وَبَدَلَهَا مَعَارِضَ أَرْوَاقٍ مَخَارِفَ بِهَا شَفُوقًا وَادْقَ تَطْرِيرَ أَوْثَانِهَا
 وَرَبَّ مَخْلُطَهَا وَالْفَقْدَ وَنَظْمَ مَشُورَمَهَا وَعَكْفَهُ وَشَمْلَ مَنُوصَهَا
 وَرَاشَ مَحْضُوصَهَا وَحَلَّ فُضُوصَهَا وَزَيَّنَّ عَاطِلَهَا وَجَلَّاهُ وَالْبَرَّ عَارِجَهَا وَكَسَاهُ
 وَصَفَى مَرْتَقِيَهَا وَنَقَّى قَدَاهُ فَإِنَّ اللَّهَ وَهُوَ الْمَجُودُ قَدَسُورِي فِي هَذِهِ لِلْوَهْمَةِ
 مِنَ التَّالِيَةِ وَالطَّارِفَةِ وَأَقْدَرُ الْأَنْفِيسِ عَلَى اسْتِنَائِ سَنَنِ السَّالِفِينَ

انظر
 القدر

فخرجت راء أن نشيم مقاضل البابه فمطبوها معاضل الآه صابو
ونصرف من اقضاب رابع وصفيق بارع وأخبار واقع وان اقضبتا
اقضبتا نوادر الكلام وان صنتنا الفنا فإند النظام ولولا سنة في
إلى ما اخترعوه ووجودهم بتقدم التباريح إلى فراغ ما افترعوه حتى لا يكون
الفرق ممتلا وملقى من سلا لا يمكن أن يقع الفنا رابع سنة فمطبوها
رجعوا إلى ما وصلوا إليه إذ المعاني فإند في شوس المميزين وليس المعلم
لحق بالولاء عليها من المتأخر ولذا لك تواردت فيها الخواطر وتوافقت
البيات توافي الحوافير ولما كان كثير من مستنطبي الصناعات
بعضون لا يستفادهم قوى قراهم في افاد مشور ما استنبطوه واخراجهم من
القوى إلى الفعالي عن الباسد برؤد التميم وتخليته كعود النظم
خصه الله تعالى بالفضيلة في استدراك ما اغفلت وتجليه ما تصور
واقدرنا بما جملوه عام مؤونة الابتداع واسم على قراهم من فضل
على نصيل ما اجملوه وتلخص ما افضوه فليس هو التكميل والترتيب
ولنا من التكميل والترتيب ولذلك لا شيء من العلوم والصناعات إلا
وتفكيره وتبدل في صيغته وسطه واختصاره ممكن من قبل الان

(٢) بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه وآله وصحبه أجمعين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

قال علي بن خلف بن علي بن عبد الوهاب الكاتب ، رحمه الله : أما بعد فإن العقول أشجار ، والعلوم ثمرها ، والافهام بحار ، والآداب جواهرها ، والبصائر نجوم ، والحكم نورها . ومن لطيف صنع الله تعالى وصنعت أن جعل لكل ذي بصيرة بصيرة وغريزة منيرة قوة يقتدر بها على اقتضاب الصنائع وارتجاعها ، والوصول بما قصرت قرائح مقتضيه عن تكميل غايات كمالها فليس المبتكر أولى بما ابتكره من اقتنى فيه أثره ، لا سيما إذا جرد صور المعاني من موادها ، وخلص أرواحها من أجسادها ، وبدلها بمعارض أرق من معارضها شفوفاً وأدق تطريزاً وتقويماً ، ورتب مغلطها وألفه ، ونظم مشورها وعكفه ، وكمل منقوصها وراش عصوصها وتخل فصوصها ، وزين عاطلها وحلاه وألبس عاريها وكساه وصفى مرنقها ونقى قذاه ، فإن الله وهو المحمود قد سوى في هذه الموهبة بين التالدين والطارفين ، وأقدر الأنفين على استئان سنن السالفين .

(٣) فنحن جدراء أن نشيم مقاصل اللبابة فنطبق بها مفاصل الاصابة ، ونصرف بين اقتضاب رائع وتصنيف بارع واختيار واقع ، فإن اقتضينا اقتضينا نوادر الكلام ، وإن صنفنا ألفنا فرائد النظام ، ولولا سبق الأولين الى ما اخترعوه ووجودهم بتقدم الزمان الى افراغ ما أفرغوه حتى لا يكون ملغى مهملاً وملقى مُرسلاً لا يمكن أن يقع المحدثون على ما وقعوا عليه ، ويصلوا الى ما وصلوا اليه ، إذ المعاني قائمة في نفوس المميزين ، وليس المتقدم أحق بالولاء عليها من المتأخر ، ولذلك تواردت فيها الخواطر ، وتوافت إليها توافي الخواطر .

ولما كان كثير من مستنبطي الصناعات يعجزون لاستفراغهم قوى قرائحهم في إقامة صور ما استنبطوه ، واخراجهم من القوة الى الفعل ، عن الباسه برود التنميم وتحليته كعقود التنظيم ، خصنا الله تعالى بالفضيلة في استدراك ما أغفلوه ، وتحلية ما صؤروه ، وأقدرنا بما حملوه عنا من مؤونة الابتداع وأبقوه على قرائحنا من فضل **الاتباع** على تفصيل ما أجملوه وتلخيص ما اقتضبوه ، فلمهم حق التشكيل والتركيب ، ولنا حق التكميل والترتيب ، ولذلك لا شيء من العلوم والصنائع إلا وتغير حليته ، وتبدل صيغته ، وبسطه واختصاره ممكن متسهل إلا أن (٤) القرائح تخص كل صناعة من العناية بتنقيحها وتهذيبها وتصحيحها وترتيبها بقدر شرف تلك الصناعة وفضيلتها وما يستثمر من جدواها وعائدتها .

ولما كانت الصناعة الكتابية والفضيلة البراعية من أنبل الصنائع خطراً وأحسنها على أهلها أثراً لا شراك الخاصة والعامة في استعمالها ، وأخذ كل منهم ما تقتضيه حاجته ومنزلته منها أكثر الناس من وضع الكتب فيها ، وصار المعنى بالتصنيف فيها إنما يقتدي على مثل السالف مُغيراً على معانيه ، مُتغيراً لألفاظه ومبانيه ، إلا أننا لما طالعنا الكتب الموضوعه منها وجدنا أكثرها معدولاً به عن الطريق القاصد إليها ، لأن من الواضعين مَنْ اختصر وقصّر ، ومنهم مَنْ أسهب وكثر ، ومنهم من شغل كتابه بأجزاء من العلوم القائمة بأنفسها الموجودة في مقامها ، لما للصناعة من الشراكة فيها ، وأخل بما هو من نفسها وهو أخص بها ، ومنهم من اقتصر على ابداع كتابه رسوما لا تستعمل إلا في دولة بذاتها وبلاد بعينها فلا يتنفع بكتابه في غيرها ، ومنهم من نص على طريقة قد صار عرفها وأمرها امراً لوقوع الاصطلاح على هجرها والغائها والاستبدال منها بما هو أليق بالزمان والمكان وأهليهما ، ومنهم من استوفى الفن الذي بهر فيه وتدرّب به وقصر في غيره من الفنون الأخر ، وهي من أجزاء الصناعة (٥) وأقسامها .

فرائنا لذلك ، وبالله التوفيق ، أن نصنف كتاباً جامعاً لأصولها وفروعها ورسومها المستعملة وأوضاعها وأقسام البلاغة وأنواعها ليكون علماً يهتدى بناره ، ودليلاً يُسمى على آثاره ، وحاكماً يُتحاكم إليه ، ومحكاً يعرض من اعتزى الى هذه الصناعة عليه ، وأشرنا الى ما لا بد للكاتب الكامل من معرفته من العلوم الأخر التي هي وإن كانت من أجزائها فإنها تؤخذ من معادنها وتوجد في أماكنها ، لأن المتفردين بها قد فرغوا منها واستوفوا القول عليها ، فإن مرّ في أثناء الكلام شيء من نصوصها فإنما أتينا به تنبيها على القدر الكافي منها ، وإشارة الى موقع الحاجة في الصناعة إليه ، ونعتنا هذا الكتاب بمواد البيان ، لوقوع هذا النعت منه

موقع الحقيقة . والله تعالى نسأل عوناً يُفرغهُ وتوفيقاً يُسبغهُ ، وهو مانٌ بهما بفضله .

وهو عشرة ابواب :

الباب الأول :

في حدُّ صناعةِ الكتابةِ وفضيلتها ومنفعتها وقسمتها ورسم الكتاب وعِلَّةُ وضعه .

الباب الثاني :

في البلاغة وأقسامها الأصلية

(٦) الباب الثالث

في أقسام البلاغة الفرعية

الباب الرابع

في صناعة البديع وأبوابها

الباب الخامس

في ما يُخرجُ الكلامَ عن أحكام البلاغة

الباب السادس

في أن الطبع هو قوامُ الصناعة ونظامها واحتذاء مذاهب السابقين بكماها وتماها

الباب السابع

في اوضاع الخط وقوانينه وترتيب الصدور والأدعية والعنوانات والتاريخ والختم

الباب الثامن

في رسوم المكاتبات

الباب التاسع

في آداب الصناعة

(٧) الباب العاشر

في آداب السياسة

ونحنُ قائلون في كلِّ باب من هذه الأبواب ما يُبلِّغُ الى قاصيةِ الاقناع والاحساب ، والله الموفق للسداد والصواب بمنه وبمِنه .

الباب الأول

في حد صناعة الكتابة وفضيلتها ومنفعتها (وغرضها) وقسمتها ورسم الكتاب وعلّة وضعه .
الحّد : (١) ما يدلّ على ذات الشيء المحدود ويميّزه عن غيره عما يحصره فلا يدخل فيه ما ليس منه ، ولا يخرج عنه ما هو له .
وأما الفضيلة فإن بظهورها وقيام الدلالة عليها تسلم الصناعة من المطاعن والمثالب وتخلص من المناقص والمعائب .
وأما الغرض فإن حصول العلم به يُسهّل على الراغبين المشقة في الوصول الى الغاية .
وأما القسمة فليؤخذ في الأهم فالأهم من الأقسام ، ويؤخذ الطريق الى امتحان المعتزّي الى الصناعة ، فإن لكلّ صنعة دخلاء ينظمهم فيها اسمها ويخرجهم منها حدّها ورسمها ، وأكثر ما يتوجه النقص على الصنائع الثامة منهم ، لأن أكثر الناس يحكمون على الصناعة (٨) بوزن من حضرهم من أهلها وإن كان ناقصاً ، ولا يراعون الكامل فيجعلون التحدي به فيتوجه الغلط عليهم ، لأنهم ينسبون التخلف الذي في المقصرين الى الصنائع ، ولو أنعموا النظر لعلموا أن كمال الصناعة لا يوجد إلا عند من تطرق من أوائلها الى أواخرها ، ومن صدورها الى أعجازها ، وإن من تعلق بالسبب الضعيف لا يجوز الحكم به عليها ، نعم ولا أن ينسب إليها ، وهذا موجود في جميع الصنائع المهنية وغيرها ، لأننا لا نسمي من عانى سيراً من التجارة نجاراً ، ولا من مارس حقيراً من البناء بناءً ، وكذلك لا نسمي من وصف دواء واحداً طبيباً .
وأما الرُسم فإنه ينبىء عن الغرض بقول وخبر .
وأما علّة الوضع فإنه يدلّ على السبب الذي لأجله وضع الواضع كتابه .
ونحن قائلون في ذلك بحسب الطاقة ، والله الموفق بكرمه .
القول على الحّد :

أما حدّ صناعة الكتابة فإنها صناعة ترسم صوراً دالة على الألفاظ دلالة الألفاظ على الأوهام . وهذا الحدّ وإن كان ظاهر لفظه يدلّ على أن جملة الصناعة إنما هو رسم الصور الخطية ، فإنه إذا تدبّر وجد مشتملاً على حواشيهام محيطاً بكلّ ما يقع فيها ، لأن الخط يرب اللفظ وقسيمه بل هو هو في الحقيقة ، لأنه لا سبيل الى رسم صورته الموضوعة للدلالة على الألفاظ إلا بعد توسط اللفظ بينها وبين الأوهام القائمة (٩) في النفس ، حتى أن من يكتب وهو صامت لا بدّ أن يكون مشكلاً للفظ في نفسه قبل أن تنقله يده خطأ الى طرسه . وكذلك الناظر في الكتاب من غير جهز لا بدّ له من حكاية اللفظ بضميره ليكون ذلك سبيلاً الى تمييز معناه وتحصيله . ولو اقتنع بالنظر دون تشكيل اللفظ لتعذر عليه ادراك غرضه ، وكان كالحائر في طريق . ولذلك قال صاحب المنطق : إن النطق نطقان : نطق داخل وهو صور المعاني القائمة في النفس ، ونطق خارج وهو الألفاظ المعبرة عن تلك الصور . فأطلق على صور المعاني اسم النطق ولا نطق فيها يقرع الأسماع ، وإذا انتظم الخط ما ينتظمه اللفظ ، وانتظم اللفظ ما تنتظمه الأوهام ، فقد اشتمل الرسم على كلّ ما تحيط به دائرة الصناعة ولم يخرج عنه شيء مما هوها .

القول على الفضيلة :

أما الكلام على فضيلة هذه الصناعة فإنها من الصنائع الظاهرة الشرف والجلالة ، الحائزة للسيادة والنبالة ، وذلك لاختصاصها بالقوة الانسانية وعودها بتمام الفضيلة التمييزية من قسميها العلمي والعملي ، لأنها إنما تُعَيَّرُ فاضل الصنائع من مفضولها بتأمل أحوالها . فما كان منها مختصاً بهذه القوة كصناعة الطب والنجوم فهو الفاضل ، وما كان مختصاً بالحِس كالبناء والنجارة وما شابههما فهو المفضول .

وصناعة الكتابة مختصة بالقوة المميزة من قسميها العلمي والعملي .

(١٠) أما العلمي فهو البيان عما يخرج الكاتب من الصور القائمة في ضميره بالقوة الى الفعل بالالفاظ البليغة والحساب الذي يبرزه من وهمه الى العقد .

والبيان والحساب مختصان بالقوة المميزة التي بها فُضِّلَ الانسان على سائر أنواع الحيوان ، لأنه إنما انحاز عنها وانفصل منها بالمنطق .

وكما أن بالتمييز وقع الفصل بين الانسان وأنواع جنسه فكذلك يجب أن يفصل به في الفضيلة والتقيصة بين أشخاص نوعه ، فمن علت طبقة في البلاغة والابانة حُكِمَ له بالفضيلة ، ومن انخفضت درجته فيها حُكِمَ عليه بالتقيصة ، لأن أثر القوة المميزة في البليغ اللسان أظهر من أثرها في المفحم الالكن .

والطريق الى اعتبار ذلك أن تتأمل أَلْفَاظَ الانسان التي تخرج بها المعاني القائمة في نفسه بالقوة الى الفعل ، فإن كانت أَلْفَاظًا يطابقها ، ويقربها من الافهام ، ويشمر عنها سجوف الابهام ، ويجلوها في حلل الابانة وحلى البلاغة ، دل ذلك على ممكن القوة المميزة وجودة تحصيلها وصحة تمييزها ، وإن كانت أَلْفَاظًا معقدة دالة عليها دلالة بعيدة لا يحصل حقيقتها من أول وهلة ، ولا يوضحها إلا في زمان طويل ومهلة ، دل ذلك على ضعف القوة المميزة ورداءة تحصيلها وفساد تمييزها واختلاط الصور التي فيها ، وعجزها عن تفصيلها والحكم (١١) عليها من العبارة بما يوضحها .

فهذه الصناعة أخص الصنائع بالقوة الناطقة لأنها المفردة باستعمال الأشياء الخاصة بها التي هي تأليف الكلام المنشور ، وتقيدته بالخط الحافظ له على تعاقب الدهور ، وعقد الحساب وحصر المعدودات به .

وقد كان حكماء اليونان يسمون علم البلاغة العلم المحيط ، وذلك لحاجة جميع الناس إليه ، وإنما فُضِّلَ الانسان على سائر الحيوان بالمنطق ، فأحق الناس بالرئاسة أبلغهم في منطقته ، وأوصلهم للعبارة بذات نفسه ، وأوضعهم لقوله في موضعه ، وأحسنهم اختياراً لأوجزه وأغربه .

وكما أن الحكمة أشرف الأشياء فكذلك ينبغي أن تكون العبارة عنها بأحكم المنطق وأوجز اللفظ وأبعده من الزلل ، وأن سماجة المنطق واللكنة والعبي تذهب نور الحكم ، وتفسد المعاني ، وتورث الشبهة ، وتقصر عند الحاجة ، وتلتبس على المستمع . فأما العملي فهو الخط ، وهو لاحق بالمنطق في إيضاح المعاني وإبانة الأغراض والدلالة على المقاصد ، وهو مُعَبَّرٌ صامتٌ مُسَرٌّ ، وهو مع ذلك يفعل فعل الناطق المفصح والمعرّب الموضح ، لأنه يدل على المعنى برسمه ، كما يدل عليه المتكلم بلفظه . وكما أن أوهام الانسان تدلُّه على الصور القائمة في نفسه ، وألفاظه تدلُّ من يخاطبه على أوهامه ، فكذلك الخط يدلُّ من بعد عن سماع لفظه دلالة الألفاظ .

(١٢) واللفظ يفضل الخط بأنه دليلٌ طبيعيٌّ وآلته طبيعية ، وهي اللسان . والخط دليلٌ صناعيٌّ وآلته صناعيةٌ ، وهي القلم .

ولما كان اللفظ في السيلان لا يلبث إلا ريثما يقرع الأسماع ثم ينحل على المكان ، وكان حفظ المسموعات كالامر العرضي

إنما يُحتاج إليه في حراسة صور المحفوظات من مداومة الدرس ومطالعة المحفوظ وتعهده بالفكر والقراءة ، وكان النسيان كالأمر الطبيعي لما نجده من رجوع الانسان إليه عند إهماله ما حفظه ، ألهم الله تعالى الانسان اقتضاب الخط وأقدره به على استكمال معنى النطق الذي خصه بفضله واستتمام قوته ، وأوجده بما هداه إليه من ذلك السبيل الى الفهم والافهام على تغاير الأحوال ، من قرب وبعُد وغيبه وحضور . ولولا ذلك لما تمت منفعة النطق ، لأنه لو عُدَّ الخط لم يتوصل بالنطق إلا الى افهام المخاطب القريب من الصوت المنفصل عن لسان القائل الى أذن السامع دون غيره ممن بَعُدَ عن سماع اللفظ ، ولتعدر على الأنفين الاطلاع على أنباء السالفين وآثار عقوبهم في الفضائل والآداب ، ولم يصل إليهم منها إلا ذرؤ يسير مما تتحملة الصدور ويؤديه الحفظ ، ولم يكن وصوله أيضاً على فصوصه ونصوصه لما يدخل عليه من التغير والتبدل باضمحلال الشيء فالشيء منه عن الأوهام (١٣) التي تحضره والقوى الحافظة له .

فلما أنعم الله تعالى على الانسان بإلهامه تقييد ألفاظه بالرسوم التخطيطية شمل نفع هذه النعمة وعم جميع مميزي الأزمنة . وذلك أن العبارة التي يتوصل بها الى الفهم والافهام حروف يركبها اللفظ في حال المقارنة ، ويركبها الرسم في حال المباعدة ، وبهذا يرتبط جميع ما يدخل تحتها من المعاني للانسان ومعاصريه واللاحقين به .

وإذا انقضى أهل عصر نابت هذه الصور في الفضائل التي استبطوها والمعاني التي استخرجوها والمعادن التي سهّلوا سبيلها إذا قيّدت بها وأودعت فيها مناب التشافه والملاطفة وأغنت مغناها . وهذه فضيلة عامة شاملة تامة كاملة لا مزيد لفضيلة عليها . ولهذا قال بعض المنطقيين في تحديد الانسان : إنه الحي الناطق المائت الكاتب .

وإن الكتابة متى لم تدخل في حده لم يقض له بالنطق التام لعجزه عن إفهام من يبعُد عن سماع صوته . ولولا أن من لا يحسن الكتابة يخدم بحسنها لنقص عن معنى الانسانية نقصاً بيناً .

فإن اعترض معترض بأن هذه الصناعة وإن كانت في المنزلة اللطيفة والرتبة الشريفة ، وكانت نعمة الله تعالى بها جليلة الخطر عظيمة القدر فإنها موهبة مشتركة (١٤) لكل من عبّر عن ضميره بلسانه وخط بيده وعقد بأصابعه فقد نكب عن سنن الصواب في أغراضه ، وذلك أنه وإن كان لكل من وصف نصيب من تأليف الكلام ورسم الخط وعقد الحساب ، فإن شرف الصناعة وفضيلتها إنما تحصل للكتاب الذين يحوزون هذه الأوصاف على التمام . وإنما تقع في الحقيقة على الكاتب الجامع لآلات الصناعة وأدواتها المستقل بعمله التفصيل والترسيل دون غيره ممن يشارك الكتاب في استعمال بعض أجزاء الصناعة . وليس هؤلاء فقط يجب أن لا يسموا كتاباً بل وغيرهم ممن هو أقرب منهم الى الكتابة ، من الشعراء والخطباء والوراقين ومن مجازيهم ، لأن لكل طبقة من هذه الطبقات صناعة قد تفرّد بها ووقع اسمها عليه .

فصل

في فضائلها المستنبطة من كتاب الله عز وجل

فأما فضائلها المستنبطة من كتاب الله عز وجل فإن الله تعالى شرفها بإضافتها الى نفسه ، وإن كان الحكم في إضافتها إليه سبحانه على غير الحكم في إضافتها الى خلقه ، فقال جل وعز : « وكتبنا له في الألواح من كل شيء موعظة وتفصيلاً لكل شيء » . وقال : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » .

وقال : « ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا » .

(١٥) ونسب تعليمها الى نفسه فقال تعالى : « اقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الانسان من علق * اقرأ وربك الأكرم * الذي علم بالقلم * علم الانسان ما لم يعلم » .

وجاء في التفسير أن هذه السورة مفتتح الوحي وأوّل آية أنزلها الله تعالى من كتابه على رسوله ، صلى الله عليه وسلم .
وفي ابتداء الله تعالى فيها عدده من نعيمه على الانسان بذكر القلم وتعليمه إياه به ما لم يعلم من قبل أظهر دليل على عظم رتبة الخط .

وقال في عيسى عليه السلام : « وَنُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ »^(١١) . وأقسم تعالى بالقلم فقال : « ن والقلم وما يسطرون »^(١٢) ، وبالكتاب فقال : « والطور . وكتاب مسطور . في رق منشور »^(١٣) .

والأقسام لا تقع منه سبحانه إلا بشريف ما أبدع كالشمس والقمر والنجوم وما أشبهها بما به نظام الخلق واتساق التدبير .
والحاقه القلم والخط بها في القسامة بها واجراؤه إياها مجراها في ذلك منبىء عن شرف رتبة الخط ، وأنه أصل عظيم من أصول منافع الخلق . وسمى ، عز اسمه ، ملائكته كتاباً فقال : « وَإِن عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ يَرَامُوا كَاتِبِينَ »^(١٤) . وقال : « أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ »^(١٥) .

وعظم تعالى شأن الصحف والكتب فقال سبحانه : « كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ . فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ . فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ . مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ . بِأَيْدِي سَفَرَةٍ . كِرَامٍ بَرَرَةٍ »^(١٦) . وقال تعالى : « إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى . صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى »^(١٧) .
وقال : « هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنبِخُ مَا كُتِمَ تَعْلَمُونَ »^(١٨) .

وقال : « وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنْشُوراً »^(١٩) . ونظائر هذا كثير .
وسمى سبحانه ما أوحاه إلى رُسُله الكرام كتاباً ، فقال في موسى وهارون : « وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ »^(٢٠) . وقال :
« وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ »^(٢١) . وقال : « قُلْ مَنْ أُنْزِلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُوراً وَهُدًى لِلنَّاسِ »^(٢٢) .

وقال فيها أنزله على نبينا محمد ، صلى الله عليه وسلم : « أَلَمْ . ذَلِكَ الْكِتَابُ »^(٢٣) . « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ »^(٢٤) .
والوحي لم يُنزل كتاباً ، ولكنه لما أنزل كتاباً أشار سبحانه إلى تمامه وغايته ، لأن الأشياء إنما تُحَدُّ بتمامها وغاياتها .
والأشياء التي تدل ويدل عليها أربعة :

﴿ الأول ﴾ الأعيان التي تقع عليها الأسماء .

والثاني : صورها الوهمية التي انتزعت بها وانتسخت عنها .

والثالث : الألفاظ التي تدل على هذه الصور وتخرجها من القوة إلى الفعل المطلق .

والرابع : الرسوم التي تُقَيِّدُ الألفاظ وتحفظها على ممر الأزمان .

فالكتابة تمام قوة النطق والمبلغ به إلى أكمل غاياته ، ولذلك جعلها رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عِقال العلوم ،
فقال : (قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ)^(٢٥) .

ومن شريف صفاتها أن الله تعالى جعل عدم نبيه لها من أعظم دلائل النبوة (١٧) لتوصل الإنسان بها إلى تأليف الكلام المشور وإخراجه من الصور التي تأخذ بمجامع القلوب ، وأقوى الحجج على تكذيب معانديه وحسم أسباب الشك فيه^(٢٦) ، يدل على ذلك قوله تعالى مخاطباً له ، عليه السلام : « وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لِأَرْتَابِ الْمُبْطِلُونَ »^(٢٧) .
ولما أعدمه هذه الصناعة عوضاً ما هو أجل منها ، وهو رفع الارتباب في أمره وتنزيهه عن ظنة في . . فعدم هذه الصناعة فيه فضيلة وفي غيره رذيلة .

ولما كانت هذه رتبها في الصنائع صار السلطان الذي هو رئيس الناس ومستخدم أرباب كل صناعة ومصرفهم على أغراضه ، يفتخر بأن تكون فضيلته له حاصلة مع رفعة عن التلبس بصناعة من الصنائع الحسية واستكافه أن يقع اسم من أسمائها عليه . وذلك أنا نرى كل ملك وسلطان يؤثر أن يكون له حظ من بلاغة العبارة وجودة الخط . وفي رضى السلطان الذي يسود أهل نوبه بالتحلي بهذه الصناعة ما يدل على أنها أشرف الصنائع رتبة وأعلها درجة^(٢٨) .

فصل

من فضائلها المأخوذة من مراتب أهلها ومنازل أربابها

فأما مراتب أهلها ومنازل أربابها فقد عُرِفَ أَنَّ الَّذِينَ وَضَعُوهَا وَرَسَمُوا رَسُومَهَا هُمُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .
وفيهما رواه نَقْلُهُ الْأَثَارُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَ بِالْقَلَمِ وَاقْتَضَبَ الْخَطَّ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، (١٨) وَأَنَّهُ وَضَعَ حَسْبَ مَا عَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
لأهل كلِّ مِلَّةٍ قَلَمًا .
وقيل : إِنَّ أَوَّلَ مَنْ خَطَّ بِالْقَلَمِ إِدْرِيسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَنَّهُ لَمَّا سُمِّيَ إِدْرِيسُ لِدِرَاسَةِ الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ . وَكَانَ يُسَمَّى
الكَاتِبَ .

وقيل : إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، اخْتَرَعَ الْقَلَمَ الْعَرَبِيَّ ، وَكَتَبَ بِهِ ، وَلَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ^(١٩) .
فأما مَنْ تَحَلَّى بِهَا فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ وَالْأَعْصَرِ الْمَاضِيَةِ ، مِنْ ذَوِي الْأَخْطَارِ الْعَالِيَةِ فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا فَكَثِيرٌ لَا نُحْصِيهِمْ إِلَّا أَنَّ
أَصْحَابَ التَّوَارِيخِ ذَكَرُوا أَنَّ مِنْهُمْ : يَوْسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَكَانَ عَزِيزُ مِصْرَ اسْتَوْرَزَهُ ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَ
الْقَرَّاطِيْسَ . وَهَارُونَ بْنُ عِمْرَانَ وَيُوشَعَ بْنَ نُونٍ وَكَانَا يَكْتُبَانِ لِمُوسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ وَكَانَ يَكْتُبُ لِأَبِيهِ ، وَقَدْ
ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِلَاغَتَهُ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ : « إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . أَلَا تَعْلَمُونَ عَلِيُّ وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ »^(٢٠) . وَأَصْفُ
بْنِ بَرَخِيَا وَهُوَ الْقَاتِلُ فِي عَرْشِ سَبَأَ : « أَنَا أَتَيْكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ »^(٢١) ، وَيُوسُفُ بْنُ عَتْنَا وَكَانَا يَكْتُبَانِ لِسُلَيْمَانَ بْنِ
دَاوُدَ ، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ . وَيَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا وَكَانَ يَكْتُبُ لِعِيسَى الْمَسِيحِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢٢) . وَبِخْتِ نَصْر^(٢٣) ، وَكَانَ أَحَدُ كُتَّابِ
مَنْحَارِبِ^(٢٤) ، وَغَلَبَ بَعْدَهُ عَلَى بَابِلَ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ وَالشَّامِ .

فأما مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكِتَابَةِ فِي الْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَبَلَغَ إِلَى الْمَنْزِلَةِ الْعَالِيَةِ مِنَ الْخُلَاقَةِ وَالرَّتَبَةِ السَّنِيَّةِ مِنَ الْإِمَارَةِ فَكَثِيرٌ أَيْضًا .
(١٩) وَمِنْهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ ذُو الْقَرَابَةِ ، وَالصَّهْرُ لَهُ الشَّرْفُ وَالسَّابِقَةُ . وَمِنْهُمْ عَمْرُ بْنُ
الْخَطَّابِ وَمَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ كَانَا يَكْتُبَانِ لِلنَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ صَاحِبُ الْفَرَائِضِ ، كَانَ يَكْتُبُ
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَمِنْهُمْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ، وَكَانَ يَكْتُبُ لِأَبِي بَكْرٍ ، وَانْتَقَلَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ . وَمُرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ ، وَكَانَ
يَكْتُبُ لِعُثْمَانَ ، وَانْتَقَلَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ . وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ ، وَكَانَ يَكْتُبُ لِمَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ، وَانْتَقَلَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ .
وَفِي كَوْنِ وَاضِعِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُعْتَزِّينَ إِلَيْهَا مِنَ الْعُظَمَاءِ وَالْخُلَفَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَى عُلُوِّ خَطَرِهَا
وَارْتِفَاعِ قَدْرِهَا .

وأما مَنْ قَرَعَ الذَّرْوَةَ الْعَالِيَةَ مِنَ السِّيَادَةِ وَالسَّنَامِ الْبَاذِخِ مِنَ الرَّئَاسَةِ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ عَلَى تَغَايِرِ الدُّوَلِ وَتَنَقُّلِهَا بَيْنَ الْعَرَبِ
وَالْعَجَمِ ، فَاشْتَهَرَ آثَارُهُمْ وَانْتَشَرَ أَخْبَارُهُمْ يَغْنِي عَنْ النَّصِّ عَلَى أَسْمَائِهِمْ مَا تَهَيَّأَ لَهُمْ مِنَ الْمَنَازِلِ الَّتِي نَالُوهَا بِالْإِسْتِجَابِ
وَالْإِسْتِحْقَاقِ لَا بِالْحِظِّ وَالْإِنْفَاقِ ، وَالسَّعَادَاتِ الَّتِي قِيضَتْ لَهُمْ مَلُوكًا فَاضِلِينَ قَوْلُهُمْ فِي دَوْلِهِمْ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْكُفَايَاتُ لَا مَا
تَقْتَضِيهِ الْأَحَاطِي . قيل : (تَسْقُطُ الْحُظُوظُ فِي زَمَنِ الْمَلِكِ الْفَاضِلِ فَلَا يَتَسَنَّ الرُّتَبَةُ الْعَالِيَةُ إِلَّا مَوْصُوفٍ بِالْفَضِيلَةِ) . فَسَمُوا
بِالْعُلُومِ الَّتِي حَلَقَتْ خَوَاطِرَهُمْ إِلَى أَعْنَانِهَا ، وَجَالَتْ أَفْهَامُهُمْ فِي مِيدَانِهَا ، وَأَثَارُوا غَوَامِضَهَا وَدَقَائِقَهَا ، (٢٠) وَعَبَدُوا مَذَاهِبَهَا
وَطَرَائِقَهَا ، وَمَا اقْتَضِيَهُ مِنْ بَلِيغِ الْمَكَاتِبَاتِ وَارْتِجَالِهِ مِنْ بَدِيعِ السَّجَلَاتِ ، فِي الْهَدَنِ وَالْعُقُودِ وَالتَّقَالِيدِ وَالْعُهُودِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى تَمْثِيلِ
الرُّسُومِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَالْحَمْدِ وَالذَّمِّ ، إِلَى الرُّتَبِ الْجَلِيلَةِ الشَّرِيفَةِ ، وَالْمَنَازِلِ النَّبِيلَةِ
اللَّطِيفَةِ ، وَحُلُولِهِمْ فِي أَعْلَى طَبَقَاتِ الْإِكْرَامِ ، وَأَبْعَدَ غَايَاتِ الْإِنْعَامِ ، وَفُوزِهِمْ بِمَوْفُورِ الْمُنْحِ الْجَسَامِ الَّتِي أَقْدَرْتَهُمْ عَلَى تَطْوِيقِ
الْأَعْنَاقِ بِالْمُنَنِ وَادْخَارِ الْفَعْلِ الْحَسَنِ .

وَلَعَلِمَ الْمُلُوكُ الْحَزْمَةَ بِخَطَرِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ وَأَهْلِهَا وَعَائِدَتِهَا فِي أُمُورِ السُّلْطَانِ صَرَفُوا الْعَنَاءَ إِلَى الْكُتُبَةِ ، وَخَصُّوهُمْ بِالْحُظُوتِ ،

وعرفوا ثم فضل ما جمعه من الرأي والصناعة^(٣٠) .

وكانت الملوك . . تقول : الكتاب نظام الأمور ، وجمال الملك ، وبهاء السلطان ، والألسنة الناطقة عنه ، وخزان أمواله ، والأمناء على رعيته وبلاده ، وهم أغنى الناس عن الملوك والرعية ، وأولاهم بالحباء والكرامة ، وأحقهم بمحبة السلامة^(٣١) . وأعظم الناس حقاً على جميع الطبقات من ولي أسرار الملوك وأمورهم الخاصة .

وقالوا : للكاتب على صاحب ثلاث خصال : رفع الحجاب عنه ، وإتمام المشاة عليه ، وإفشاء السر اليه .

وكانوا يجمعون أحداث الكتاب ونواشئهم المتعرضين لأعمال الملك ، ويتقدمون إلى رؤساء الكتاب بامتحانهم والفحص عن عقولهم ، فمن رضي أقر (٢١) بالباب ليُستعان به ، ثم يأمر الملك بضمهم إلى العمال ، وينقلهم في الخدم من حال إلى حال حتى ينتهي كل واحد منهم إلى ما يستحقه من المنزلة . ولم يكن ينهياً لمن عرض نفسه على الملك أن يخدم أحداً من الناس إلا بأمر الملك وإذنه^(٣٢) .

وكانوا إذا نفذوا جيشاً قرنوا بقائده وجهاً من وجوه الكتاب وأمره أن لا يحل ولا يعقد إلا براه تعويلاً على فضل رأي الكاتب وحزامة .

ولم يكن يركب الهماليج في أيامهم إلا الملك والكاتب والقاضي^(٣٣) .

وكانوا يقولون : ينبغي أن تفرغ أذهانهم لما يُخضونه على الناس وفي عهد سابور^(٣٤) : (ووزيرك فليكن مقبول القول عندك ، رفيع المنزلة لديك ، يمنعه مكانه منك وما تنق به من لطافة موضعه عندك من الضراعة لأحد والمداهنة في شيء مما وليته لتبعه الثقة بك على محض النصيحة لك ، ومناذرة من أراد غشك وانتفاص حقك^(٣٥) . وإن أورد عليك رأياً يخالفك ولا يوافق الصواب عندك فلا ترده عنك^(٣٦) بالتجهّم فينتفض عن أتيانك بكل رأي يلوح له ، ولكن اقبل ما رضيت ، وعرفه ضرر ما سخطت ، لينتفع وزراؤك بأدبك فيما يستقبلون النظر فيه . واحذر كل الحذر أن يتزل سواهم عندك هذه المنزلة ، وأن يسهل لغيرهم سبيل الانبساط بالنطق عندك ، والافاضة في أمور ملكك ورعيتك ، فإنه لا يوثق بصحة آرائهم ، ولا يؤمن انتشار ما وصل (٢٢) من الأسرار إليهم) .

وكانت الفرس تقول : ينبغي للملك أن لا يكون عنده أثر من وزير صالح العقل والرأي وافر الأدب بصير بالأمور ، فإذا ظفر به فلا يبعده ولا يقصيه ، على أن الفاضل الطبع لا يمنع نصحه وإن حفي .

وأما فضائلها المأخوذة من . . في أمور الممالك والدول والسلاطين والملوك المؤهلين لسياسة العباد وعمارة البلاد فهم الذين يزنون الأمور بوزنها ، ويقومون الأشياء بقيمتها ، ويرتبون كل طبقة من الطبقات التي تشتمل ممالكهم عليها في الموضع الأخص بها ، ويرفقونها إلى الدرجة التي تستوجبها بكفايتها وعائدها في مصالح السلطان ورعيته ، فمن قربت منهم منزلة ، ولطفت عندهم حالته من كفاة أعمالهم وحيلة أفعالهم ، فهي أفضل الصنائع وأعودها بأنساق الأمور وانتظام التدبير .

وليس في متولي خدم السلطان والمتصرفين في مهماته أخص من الكتاب به ، لأنهم دون جميع الناظرين في أمور الدولة خاصة الملك ويطائنه ، والمنفردون بالاطلاع على سرائره والعلم بأخباره . وأخصهم كاتب الرسائل ، فإنه أول داخل على الملك وآخر خارج عنه ، ولا غنى له عن مفاوضته في آرائه والافضاء إليه بمهمات وتقريبه من نفسه في آناء ليله وساعات نهاره وأوقات ظهوره للعامة وخلواته واطلاعه على حوادث دولته ومهمات مملكته ، (٢٣) فهو لذلك^(٣٧) لا يثق بأحد من خاصته ثقته به ، ولا يركن إلى قريب ولا نسب ركونه إليه^(٣٨) ، ومحلّه منه لما ذكرناه من عائد خدمته وأثره في دولته محلّ قلبه الذي يؤامره في مشكل رأيه حتى يفتتح ، ويراجعه في مهم تدبره حتى يتوضح ، ولسانه الذي يقرّ بترغيبه أولياءه على الطاعة والموافقة ، ويستقي بترهيبه أعداءه عن المعصية والمشاقة ، ويقرر بأوامره ونواهيه أمور سلطانه في متوطد منازلها ، ويجلّها في متمهد محالها ، ويتمكن من سياسة أجناده وعمارة بلاده ومصلحة رعيته ، واستجلاب مودّتهم واستخلاص نياتهم ، وعينه التي تلاحظ أعوان سلطانه وترعى مهمات شأنه ، وسمعه الذي يثق بوعيه ولا يرتاب بما سمعه ، ويده التي يسطرها بالانعام ويبطش بها في النقض والابرام .

ومن كانت هذه رتبته فالسبب الذي رتبته فيها أفضل الأسباب وأجدرها بالتقديم على الاستحقاق والاستيجاب^(٢٤) .
وهذا أمر ظاهر لأنه قد عُلِمَ أَنَّ الصنائع كُلَّها معاونٌ ومرافقٌ لا تنتظم عمارة العالم إلا بها . وهي على ضربين : خاصة وعامة .

فالعامة صنائع المهن وأهل الأسواق والحرف ، وإن شاركهم الخاصة في الحاجة اليها ، لأن بها تنتظم أمور المعاملات ، وهم عمارة البلاد .

والخاصة هي التي تقع في حيز الملوك والسلاطين ، ويتوزعها أعوانهم وأتباعهم .

(٢٤) وهذه الصنائع إنما يقع التمييز بين أقدرها بأن يُنظرَ الى مقدار عائدتها في أمور الملك والسلطان والرعية ، فما كان مُعلقاً بالامر الأهم وكانت الحاجة اليه ألزم ، وقدر المنفعة به أجسم ، والفسادُ العائدُ بوقوع خللٍ فيه على أسباب المملكة أعظم ، فرتبته في الصنائع الخاصة أشرفُ وألطفُ .

وليس من الصنائع صناعةٌ تجمع هذه الفضائل إلا صناعةُ الكتابة ، لأنَّ الملك محتاجٌ في انتظام أمور سلطانه الى ثلاثة أشياء لا ينتظم ملكه مع وقوع خللٍ فيها :

أولها : رسمٌ ما يجبُ أن يُرسمَ لكلٍّ من العمال والمكاتبين عن السلطان في الأمور والأعمال المنوطة بهم ، ومخاطبتهم بما تقتضيه السياسة من أمرٍ ونهيٍ وترغيبٍ وترهيبٍ ووعدٍ ووعدٍ وحمدٍ وذمٍ .

والثاني : استخراج الأموال من وجوهها واستيفاء الحقوق السلطانية .

والثالث : تفريقها في مُستحققيها من أعوان الدولة وأوليائها الذين يحمون بيضتها ، ويسدون ثغورها ، ويحفظون أطرافها ، ويذبون عنها رعاياها ، وغير ذلك من ووه النفقات الخاصة والعامة .

وهذه أعمالٌ لا يقومُ بها إلا كُتَّابُ السلطان ، لا سبيل للكُتَّاب الى الكفاية^(٢٥) فيها إلا بالتبريز في صناعة الكتابة . فهي إذاً من أشرف الصنائع لعظم عائدتها على السلطان وأسبابه^(٢٦) .

وفضائل هذه الصناعة أكثرُ من أن نُحصيها ونُعدِّدها ، (٢٥) وفيها اثبتناه دلالةً على ما أُلغيناهُ ، وهو كافٍ في إبانة فضلها على سائر الصناعات الخاصة بالملوكية ، وأنَّ لها رتبةً الفضيلة والتقدم الحقيقي .

القول على المنفعة :

أما منفعة هذه الصناعة فظاهرة متجلية ، عامة شاملة ، لتسميها قوة النطق التي هي معنى الانسانية ، وبلوغها به الى أبعد غايات كماله كما ذكرنا فيما سلف ، وكونها من المرافق المشتركة التي^(٢٧) لا يخلو خاصٌّ ولا عامٌّ من الأخذِ

بحظٍّ منها ، لحاته وضرورته الى استعماها ، ولقيامها بمصالح الملوك الذين هم نظامُ الأمور وقوامُ الجمهور ، ووقوع الاضطراب الى المتحلِّين بها من الكتاب لتوسطهم بين طبقتي السلاطين والرعية ، لأنَّ كلاً من هاتين الطبقتين في الطرف الأبعد من الأخرى ، وقوام كل واحد منهما بأن يتصل بصاحبه ، ولا سبيل الى اتصافها بأنفسهما مع تباينها ، وإنما يتم ذلك بحصول طبقة ثالثة مساهمة لهما في خواص أفعالهما ، آخذة من أخلاقهما بنصيب لتؤدي عن كل طبقة الى الأخرى ما يصلها بها إذ لا يصل بين الطرفين المتباعدين إلا بمتوسط بينهما آخذ من كل منهما بمجاورته له .

وليس من طبقات الناس من حصل في هذه الرتبة ، أعني رتبة التوسط بين الملوك والسوقة ، فساهم الملوك في كبر الهمة وجلالة الخطر ، وساهم العامة في التواضع والاقتصاد ، سوى الكُتَّاب ، ولذلك جعلت إليهم السفارة في مصالح الرعية (٢٦)

عند السلاطين ، واستيفاء حقوق السلاطين من الرعية ، والتلطف في الصلة بينهما^(٢٦) ، فالحاجة إليهم صرورية ، ومستوفي القول في هذا المعنى .

أعلم أن جميع الصنائع وسائل الى درك المطالب ونيل الرغائب ، وأن عوائدها تتفاضل في الكثرة والقلة بحسب تفاضلها في الرفعة والضعفة ، إذ كان منها ما لا يفي بالبُلغة من قوام العيش نحو الصنائع المهيمنة السوقية الداخلة في المرافق العامة ، ومنها ما يوصل الى الثروة ويتجاوز حد الكفاية ويحظى بالمال الدثر والنعم الخطيرة ، وهي الصنائع الخاصة .

وإذا توّمل ما هذه صفته منها علم أنه ليس منها ما يلحق بصناعة الكتابة ولا يُساويها في هذا النوع ، ولا ما يكسب ما تكسبه من الفوائد والمعاون مع حصول الرفاهية ومجانبة التبذل والتزهد عن دنيا المكاسب ، ولا ما يوصل الى ما توصل إليه من الحظوة ورفافة العيش ومشاركة الملوك المستعبدين للكافة في المساكن الفسيحة والملابس الرقيقة والمراكب الميلة الجميلة والدواب الفرمة والخدم والحشم وغير ذلك من الآلات والأدوات الملوكية .

ومن العجب أن صاحب هذه الصناعة ينتهي الى الحال التي ذكرنا ، ويحصل الفوائد التي عددنا على أكثر الأحوال في أقرب المدد وأقل الأزمنة^(٢٧) ، فإن كان ما يصل إليه من ذلك أمراً يتحمّله رئيسه له ، لعلمه بخطَر صناعته (٢٧) وعنايته في خدمته ، واستنجاؤه لتحويله ما نوّله بكفايته . وناهيك بذلك من فضل هذه الصناعة وشرفها [وارتفاع خطرها وسحر قدرها إذ كان لها سعة لمثل هذه الجدوى التي لا يوجد مثله في غيرها من الصنائع]^(٢٨) ، وإن كان ما يخلص اليه من الاكتساب والمرافق أمراً يوصله اليه استقلاله بصناعته ويفدّره عليه تبريره في معرفته ، حتى ينتهي الى الحال التي وصفناها ، من غير خيانة للسلطان ولا إشكاء للرعية ولا تطرق بيعة في دين ولا دنيا . فإن اعترض بمن يقعد به الجُدُّ ويتخلف عنه الخطُّ من أهلها ، فلسنا نقول إن ما وصفنا به هؤلاء القوم مطرد في حقهم ولا لازم في كافهم . وكيف ذلك والأقدار تعترض دون الأوطار ، وتجري بحرمان الكافي المشمّر ، وتحويل العاجز المُقصر . لكن الذي جرت العادة به أن يؤخذ الاعتبار بما يكثر وقوعه .

على أن المُبرِّز في هذه الصناعة إن قعدت به الأيام في حالٍ ، فلا بد أن تنهض به في أخرى ، لأن دولة الفاضل من الواجبات ، ودولة الجاهل من الممكنات^(٢٩) ، ولا نسبة بين الواجب والممكن .

ومما يتصل بالقول على هذا الفصل أنه ما من أحد يتوسّل الى السلاطين بالأدب ، ويمتدّ إليهم من العلم بسبب ، إلّا وهو نافلة لا ينوّل ما ينوّله إلّا على وجه الارفاق خلا الكاتب ، فإنه ينوّل الرغائب العظيمة من طريق الاستحقاق لموضع الافتقار اليه والحاجة^(٣٠) الحادثة عليه .

وهذا كاف في الدلالة على منفعة هذه الصناعة وجلالة عائلتها .

(٢٨) القول على الغرض

كلّ صانع يعانٍ صناعة من الصنائع فلا بُدّ له في معاناة تلك الصناعة من مادة جسيمة تظهر فيها الصورة وآلة تصورها ، وغرض يقطع الفعل عنده ، وغاية تستثمر من صنعته ، وقد استعمل بعضهم الغرض في مكان الغاية ، وبينهما فرق ، وهو أن الغرض هو الحد الذي يقطع كل فاعل الفعل عنده ، والغاية هي الشيء المستثمر المجتنى من ذلك الفعل ، فلذلك مادتان : إحداهما لطيفة روحانية وهي الألفاظ التي يحلها^(٣١) الكاتب في أوهامه ويصوّر من ضم بعضها الى بعض صورة باطنة قائمة في نفسه بالقوة ، والأخرى مادة جسمانية^(٣٢) ، وهي الخط الذي نخطه بالقلم وتقيد به تلك الصور^(٣٣) فتصير بعد أن كانت صورة معقولة باطنة صورة محسوسة ظاهرة^(٣٤) .

وأما غرضها الذي ينقطع الفعل عنده فهو تقيد الألفاظ بالرسوم الخطية ، لتكمل قوة النطق ، وتحصل فائدته للأبعد كما تحصل للأقرب ، وتصل الى الغابر كما تصل الى الحاضر ، وتحفظ صورته ويؤمن عليه من التغير والتبدل والتفلس .

وأما غايتها ، وهي الشيء المستثمر منها ، فإن بها ينتظم جمهور المعاون والمرافق ، العظيمة العائدة في أحوال الخاصة والعامة ، الجسيمة العائدة في أمور الدين والدنيا .

وهذا أمر ظاهر للعقل داخل تحت الجنس ، يستغنى فيه بالإيجاز عن الاسهاب (٢٩) وبالأجمال عن الاطناب لأننا إن أخذنا نعدد جميع الأشياء المجتابة منها طال القول وامتد ، واحتجنا الى ابراد كل ما تنتظمه الصناعة ، بما قد تقسمته وتوزعته رتبة ومنازله من كتابنا هذا .

والصنائع كلها وإن كانت مفتقرة في كمالها الى وجود المادة والآلة والغرض والغاية ، فليست هذه الأربعة فيها بتكافئة في الشرف والفضيلة ، لأن من الصنائع ما يشرف بمادته وآلته ، وغرضه وغايته ، كصناعة الطب ، فإن مادتها أجسام البشر الذين هم أفضل الجنس الحيواني ، وآلتها الأغذية الحافظة للصحة الحاسمة للمرض ، وغرضها الصحة للبدن ، وغايتها حفظها على حال الصحة .

ومن الصنائع ما يشرف ببعضها دون بعض ، وصناعة الكتابة تشرف من كل وجه . أما مادتها فقد قلنا إن لها مادتين وهما : اللفظ والخط ، وهاتان المادتان من الشرف والفضيلة كما تقدم ، لتقاسمهما البيان وتشاطرهما الدلالة على المعاني وخدمة النطق الذي هو خاصة الانسان .

وأما آلتها التي هي القلم فقد أنبأ الله تعالى عن جلالته وشرفها بإقسامه بها وإضافته تعليم ما يخطه الى نفسه ، وما لقائل أن يقول : إن القلم براعة لا تستحق هذا التفخيم ، لأن اللسان مضغة من لحم ، وقد جعله الله تعالى أداة لتقديسه وتمجيده وتوحيده وابرأ ما (٣٠) في الافهام بالقوة الى الفعل وتكميل فضيلة المنطق ، والأشياء إنما تُقدَّرُ بغاياتها لا بجواهرها . وأما غرضها الذي هو تقييد ما تبرزه الخواطر من أوهامها حتى تتساوى في علم من حضر وغاب وبعد وقرب ، فغرض شريف جليل العائدة نبيل الفائدة .

وأما غايتها المجتابة منها ، وهي (٣١) تعدُّ أشرف موقعا والطف موضعاً لانتظامها بتعاظم المعاون والمرافق التي لا تستقيم أمور الملوك والسوقة إلا بها ، فغرض يبرز الصناعة من أنفس الأغراض وغايتها من أجل الغايات .

القول على القسمة :

هذه الصناعة تنقسم أقساماً كثيرة ، وترجع الى أصليين :
أولهما : أولاهما بالتقديم والتفصيل ، وهو الانشاء والترسيل .
والثاني : الحساب والتفصيل ، وإنما يُميزُ الأصلُ الأولُ على الثاني لما تفيده الزيادة من قوة التمييز وجودة الروية وثبوت الفطنة ، واشتماله على البيان الدال على المعاني ، وهو أقدم من الحساب لأن المتولي لعمل هذا الأصل هو الذي يمثل لكل عامل من عمال السلطان ما يجب أن يجري عليه في عمله ، فهو بهذا الحكم حائزٌ للقسمين ماهراً فيهما .
وكاتب الترسيل يحتاج الى التصرف في المعاني المتداولة ، والعبارة عنها بالفاظ غير الالفاظ التي عبر بها من سبق الى استعمالها ، يحفظ صورها ويؤديها على حقائقها . وفي هذا من المشقة ما لا يخفاء به على من مارس الصناعة ، ولا سيما إذا (٣١) طلب الزيادة والابراز على من تقدمه في استعمال تلك المعاني ، أوحذا حذور رسوم بعض المبرزين الذين يتخلون الكلام ويوقعونه في مواقع في غاية من الرشاقة والخلابة ومناسبة المعنى .

ويحتاج أيضاً الى اختراع معانٍ أباكاري في الأمور الحادثة التي لم يقع مثلها . ولا سبق سابق الى المكاتب فيها لأن الحوادث السلطانية لا تنتهى ولا تقف عند حد .

ولاختصاص متولي هذا العمل بالسلطان ، وقرب منزلته منه ، وإعظام خوصه له ، واعتمادهم في المهمات ونيل الأمل وبلوغ الأوطار عليه ، ولأنه متى صان نفسه ولزم الطريقة المشاكلة لمنزلته كان أجدر بالسلامة عن سائر أرباب الأقلام الذين يتصرفون في الأموال والأمر .

وفي تقدم الأصل الأول على الأصل الثاني ما هو أوضح من أن نتكلف "" فيه بياناً أو نقيم عليه برهاناً . على أن الأصل الثاني عظيم المحل في الدولة وأمور السلطان . وسنستوفي القول في الفائدة به وبالمبرزين فيه في كتاب الخراج إن شاء الله تعالى .

واعلم أن صناعة تأليف الكلام تنقسم على ثلاثة أنواع هي كالجنس لها ، وهي : الكتابة والخطابة والشعر . ومن ها هنا وقع التناسب بينها . ولكل منها رتبة من الشرف والفضل ، إلا أن صناعة الكتابة ترأس صناعة الخطابة ، وصناعة الخطابة ترأس صناعة الشعر .

وإن عددنا جميع الأشياء التي تتميز بها الكتابة على هاتين الصناعتين طال الكتاب وأفضينا (٣٢) الى الاسهاب ، غير أننا نأتي من ذلك بما يقع عليه إياته من تقدمها عليهما بالقول المرجز فنقول : إن صناعتي الخطابة والشعر وإن كانتا متوفرتي الحظ من الفضل والشرف غير بالغتين مدى صناعة الكتابة ، ولا مجاريتين لها في دوام الحاجة اليها وقدر الانتفاع بها وكثرة غنائها في أسباب الملك والسلطان ، وذلك أن الخطيب إنما يحتاج اليه في الأحيان المتباعدة مرة ليقوم على رؤوس الأشهاد في المجالس الخافلة ، مُزِيناً لها بما يقضي حق المشهد ، ولا يتجاوز ما يودعه خطبته فنا واحداً من فنون الكلام ، وهو الدعاء والثناء والوعظ والحض "" على لزوم الطاعة والتحذير من المعصية .

والشاعر إنما يحتاج إليه أيضاً لتزيين مثل هذه المجامع بما يورده من كلام موزون مقصور على المدح والاطراء ونحوهما . وبجأها أضيّق من مجال الخطيب لحاجته الى إقامة الوزن .

وأين يقع هذان النوعان من الرسائل التي ينشئها الكاتب في أنواع المعاني الصادرة عن الملوك والسلاطين في سياسة الملك ومخاطبة الخاصة والعامة ، ككتب البيعة التي بها تنعقد إمامة الأئمة وتستقر خلافة الخلفاء ، وهم عماد الدين والدنيا ، وسياسة العباد والبلاد ، وبوقوع الاجماع عليهم تمضي الأحكام في النقض والابرام ، وكتب الهدن المشتملة على الشروط القاضية بحقق الدماء وسكون الدهماء واصلاح ذات البين (٣٣) واتصال العمارة واستمداد المرافق والمعاون التي يُستعان بها على مصالح الدولة والملة ، من الأسلحة والعدد وآلات الحرب وغيرها مما يرهف الشوكة ويقوي المن ويعدو بالجمال ، وكتب تقاليد الوزراء والقضاة والعمال والنظار في الأموال الذين هم أركان الدول وقواعدها ، وبهم تنظم عقودها . ثم إننا نجد الحاجة الى الكاتب في كل وقت من ساعات النهار وآناء الليل وأحيان الحركة والاستقرار والسلم والحرب ضرورية وليست داخلية في باب الرتبة التي يقع الغناء عنها كالخطيب والشاعر اللذين إنما يُعدان ليزينا وقتاً بعينه .

وإن اعتبر فضل ما بين هذه الصناعة والصناعتين الأخريين من طريق المرفق والجدوى ظهر أنه لا نسبة بين ما يحصل عليه الكاتب من الحظ وبين ما يحصل عليه الخطيب والشاعر من طريق البر والصلة والرغبة في حسن السمعة ، هذا على استمرار ما يجيى به الكاتب وانقطاع ما يجيى به الخطيب والشاعر .

وإن اعتبر أيضاً فضل ما بين صناعة الكتابة وصناعتي الشعر والخطابة برتب أهلها علم أن الكتاب هم أهل التقديم وذوو الخطوة والرتبة والمنزلة العالية ، وأن مفالق الشعراء خُدّامهم ومتعرضون لصلاتهم ، وبين مَنْ يُعطي

وَمَنْ يَأْخُذْ وَمَنْ يَصِلْ وَمَنْ يُوَصِّلْ بُونَ بَعْدَ وَفَرْقٌ وَاضِحٌ .

وإن اعتبر عناء الترسل والشعر في الأمور (٣٤) التي يُستعمل فيها الكلام المؤلف عُلِمَ أنَّ الشعر لا يُغني فيها يغني فيه الترسل ، لأنه لو كتب كاتبٌ في حادث من الحوادث السلطانية الى صنف من أصناف الرعية ، عوضاً من رسالة يتضمنها الغرض الذي "" تقتضيه تلك الحادثة ، قصيدة تشتمل على مثل ذلك المعنى لما جاز ولا حُسْن في رسوم السلطان ، ولو شاء أن يُودع ما يودعه الشاعر قصيدته من جميع سائر أنواع الشعر رسالة لما قبح ذلك ، فالترسل يشارك الشعر في جميع وجوهه ، من مدح وهجاء وسلوى واجتداء وشكر وثناء وهناء وعزاء ، ويأخذ منها بالخط الأوفى .

ومما أوردناه كفاية في الدلالة على استحقاق صناعة الرسائل التقدُّم على الصناعتين الأخريين اللتين يقاسمانها استعمال الكلام المؤلف .

فأما ما تفضل به صناعة الخطابة على صناعة الشعر فإن الخطابة من الصنائع المتعلقة بأسباب الدين والسلطان ، إذ الخطبة تُطر الصلاة ، والمشتملة على المواعظ الوازنة والذكرى النافعة المنبهة للساهي الغافل ، الموقظة للآلهي الداهل ، العائدة بترقيق لقلوب وكشف ما غشيها من زين الاغترار والاخلاد الى هذه الدار ، والحض على الاستعداد لمنزل القرار ، وغير هذا مما كانت خلفاء تتخول به الرعايا اقتفاء لسُنَنِ الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، فإن خطبه كانت تنوبُ مناب الوحي إذا تأخرت موأده . وإذا اعتبر فضل ما بين الخطابة والشعر (٣٥) بفضل ما بين الخطباء والشعراء عُلِمَ أن التقدُّم للخطباء على الشعراء . قال : لأن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، أوَّل من يعزى الى الخطابة ، وخطبه أفضل الخطب ، وقد حاز رتبة الخطابة على أكمل حدودها وأتم رسومها .

فأما الشعر فإن الله تعالى نزهه عن نظمه بل عن إنشاده ، فقال : « وما علمناه الشعر وما ينبغي له » "" . وقال : « وما هو يقول شاعر قليلاً ما تؤمنون » "" . ثم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وهو بعد الرسول الخطيب المسقع "" ، وخطبه أجزل الخطب وأجمعها للفوائد والمواعظ .

ثم الخلفاء الذين خلفوا في الاسلام ، فإنهم كانوا بوصفون بالخطابة ولا بوصفون بالشعر ، لترفعهم عن الاتسام بسمته . ومما تنفل به الخطب الشعر أيضاً أن الخطب كلامٌ مبني على الصدق والارشاد الى الخير ، وأما الخطبُ الجاهلية التي كان خطباء العرب يقومون بها في الأندية والمحافل فمقصورة على الأمر بالصالح والاصلاح ، والتحضيض على التبار والتعاطف ورفض التباغض والتقاطع ، وصلة الرحم ، ورعاية الذمم ، ونحو هذا "" .

وأما الخطب الاسلامية فلا حاجة بنا الى ذكر ما تشتمل عليه من وجوه الخيرات ، وما تتضمنه من تمجيد الله تعالى وتوحيده والثناء عليه ، والصلاة على رسوله ، صلى الله عليه وسلم ، والترغيب في الآخرة والتزهيد في الدنيا ، وقدح الهمم في طلب الثواب ، والورع عن (٣٦) احتقاب ما يوجب العقاب .

والشعر إنما بني على معان أكثرها مستحيل ، وأقوال جُلُّها كذب ، لا سيما الشعرُ الجاهلي الذي هو أفضل الأشعار ، فإنه يشتمل على قول البهتان ، وشهادة الزور ، وسبِّ الأعراض ، وقذف المحصنات ، والقذح في الانساب الصريحة ، وقبح الهجاء ، وما يجاري هذا مما يجب التنزه عن الخوض فيه والتصون عن اطلاق اللسان به . وهذا كاف فيما رمنا إبانته من فضل الخطب على الأشعار .

وأما ما يشرف به الشعر غيره من الكلام فيوزن الأجزاء وتساوي الحروف وطول بقائه على أفواه الرواة ، فإنه لا شيء أبقي على الدهر من الشعر ، لتمكن القوة الحافظة بارتباط أجزائه ، وتعلق بعضها ببعض من تقييده ، لأنهم مجمعون على أن أبقي

سيرهم وأخبارهم ما اشتملت عليه الأشعار ، وهذه فضيلة جليلة الخطر ، لأن بقاء الشيء وطول مدته من أشرف فضائله .
ومنها : اشتهاره واستفاضته ، لأنه لا شيء أشهر من المعنى الجيد ، وهو جار مجرى الأمثال . وقد قيل : لا شيء أسبق إلى
الاسماع من بيت نادر ومثل سائر .

ومنها : تزيينه بمجالس الملوك الحافلة بالثناء عليهم وتعدد محاسنهم .
ومنها : ما يحصل عليه الشاعر المجيد من الحياء الجسم الذي يستحقه بحسن موقع ألفاظه ومعانيه من النفوس وما يحدثه
فيها من الأريحية .

ومنها : عمارته لمجالس الأنس التي لا تعمر إلا بإنشاد (٣٧) الأشعار ورواية الأخبار .
ومنها : قبوله لما يركب عليه من الألحان المطربة المؤثرة في الأنفس اللطيفة والطباع الرقيقة .
ومنها : أن ألفاظ العربية وشواهد القرآن وغيره من الكلام العالي ككلام النبي ، صلى الله عليه وسلم ، إنما يستنبط منه .
ومنها : معرفة أمثال العرب وحكسها وعلم تواريخ أيامها ووقائعها .
فقد وضع بذلك غاية رتبها في الفضل ، وأن المجني السابق صناعة الرسائل ، والمصلي اللاحق صناعة الخطب ، والمسلم
التابع صناعة الشعر (٣٨) .

وذهب قوم لما عددناه من محاسن فضائل الشعر إلى تفضيله على الرسائل ، وتابعهم على ذلك من أصفى هواه إلى أهويتهم
وضعف نقده عن إعطاء الأشياء حقها من التأمل واستعمال النظر الشافي في المقايسة والتمييز ، واستعملوا المغالطة في تقديم
النظم ، فنقول وبالله التوفيق :

إن الشعر وإن كان في المنزلة التي أشرنا إليها فإنه هابط عن درجة الرسائل هبوطاً يئس لا يخفى عن ذوي المعارف المميزين ،
ويبدل على ذلك خبر امرئ القيس مع أبيه حجر حين هم بقتله لما سمعته بعد أن نهى عن قول الشعر يترنم في مجلس شرابه
بقوله (٣٩) :

اسقيا حَجراً على عِلَاتِهِ

من كُمَيْتٍ لِسُونِهَا لَوْنُ الْعَلَقِ

وما رواه الرواة من حديث النابغة الجعدي ، وأنه كان سيّداً في قومه لا يقطعون (٣٨) امرأً دونه وأن قول الشعر حطّ
وربته (٣٩) .

ولا يضاع الشعر في نفوس سادات العرب وملوكهم نزه الله تعالى رسوله عنه ومنعه منه ، وليس إعدامه الشعر كإعدامه
الخط ، لأن الذي جاء به ليس بشعر فيقع الارتباب فيه إذا كان يقول الشعر ، لأنه لا يجوز أن يبعث الله تعالى رسولا يريد أن ينقاد
الناس إليه بما ينقص من قدره في أنفسهم .

ولو كان الشعر أعلى رتبة من النثر لم يجوز أن يتحدى الله تعالى العباد إلا به ، لئلا يكون قد تحداهم بما يوجد أبلغ منه ، لكنه
سبحانه لعلمه بفضل الكلام المنشور أنزل كتابه العزيز منشوراً ذا مقاطع وفواصل ولم ينزله قصائد ذوات قوافٍ وأوزان ، وعراه من
حلية النظام الذي يصفّل صفحة الكلام ، ليظهر العجز من غير طريق القوم الذين أنزله بلسانهم .

ولو كان النظم أيضاً أفضل من النثر لوجب أن يحییء ما نقله الشعراء من معاني الكلام المنشور إلى النظم في (أعلى) صورة من
البلاغة ، وهذا مستحيل ، لأننا إذا أعرنا ما نقل من معاني النثر إلى النظم وجدناه قد انحط عن درجته في النثر . ومن ذلك قول الله
تعالى : « يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو » (٤٠) ، فإن جريراً نقله إلى قوله (٤١) :

حملت عليك حماة قيس خيلها

شغشاً عوايس تحمل الأبطال

ما زلت نحسب كل شيء بعدها
خيلاً تكرر عليهم ورجالا
(٣٩) والفرق بين الكلامين ظاهر لمن كان ذوقه مستقيماً وطبعه سليماً .

ومنه قوله تعالى : « كمثل الحمار يحمل أسفارا »^(٣٩) . نقله الشاعر^(٤٠) الى قوله :

زوايل لأشعار لا علم عندهم
بجيدتها إلا كعلم الابعار
لعمرك ما يدري البعير إذا غدا
بأوساقه أو راح ما في الغرائر
وبيان هذين الكلامين واضح أيضاً .

فإن قيل : إنه يجب أن توقع المقايسة بين النظم والنثر من كلام المخلوقين دون كلام الخالق ، عز سلطانه ، لتفريده بالمعجز وحلوله في الدرجة العالية من البلاغة التي لا يصل البشر إليها ، سلمنا ذلك وأوقعنا المقايسة بين كلام البشر وأتينا في التمثيل بأبلغ النوعين ، أعني المنظوم والمنثور .
فمن ذلك قول النبي ، صلى الله عليه وسلم ، للأنصار ، رضي الله عنهم : (إنكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع)^(٤١) .

قال عترة بن شداد^(٤٢) :

يُخْبِرُكَ مَنْ شَهِدَ الرَّقِيعَةَ أَنِّي
أَغَشَى الْوُغَى وَأَعْفَى عِنْدَ الْمُغْنَمِ

يشتمل هذا البيت على معنى كلام رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ويوازنه في عذوبة اللفظ ، فقد ساواه كلام النبي ، صلى الله عليه وسلم ، بنفسه لا بسبب آخر هو معرض له . وهذا يوجب الفضيلة للنثر لأنها حصلت له بنفسه لا بسبب من خارج .

والنظم إنما تم حُسْنُهُ المعرض الذي هو لا بسبب من الوزن والقافية ، (٤٠) وذلك أن الشعر حال من الأوزان والقوافي وقيام كل بيت وانفصاله عن غيره بما النثر عاطل منه .

وهذه أسباب تزيد في رونقه وجوهه وتقضي بتقبل الأنفس له ، ولذلك يعجب به كثير ممن لا يفهم معنى الشعر ويتحفظه وإن كان ملحوناً مستحيل المعنى .

و«أما» النثر فإنما تحليه بلاغته ، فإذا ساوى وهو عاطل بنفسه ما هو حال فقد زاد عليه لا محالة ، لأنه لو كانت له حلية لفضل بها على ما سواه بنفسه لا غير . ومثال ذلك أنا لو استعرضنا شخصين : أحدهما حال كاسي ، والآخر عاطل عار ، فتوازننا في الوضاعة والصباحة ، لحكمنا للعاطل العاري بالارباء والابرار على الكاسي الخالي ، لأن الخالي الكاسي لو نزع حلاه وكساء وقايس العاطل العاري لما ساواه .

وأما وجازة البيت فلأنه مُعَبَّرٌ عن حال يخص قائلة ولا يعدوه .

وفي كلام النبي ، صلى الله عليه وسلم ، زيادة في المعنى أوجبت زيادة اللفظ ، وهي العموم في الحال المعبر عنها ، وخطاب الجماعة بقوله : (تكثرون وتقلون) ، وقوله : (عند الفزع) ، يجمع الجنس الذي من أنواعه الوغى وغيره . وكذلك (الطمع) فقد يكون مغنياً وغير مغنم .

ففي الكلام فوائد ليست في البيت ، ومطابقة لفظية وهي ذكر القلة والكثرة .
ومع هذا فإن صاحب النثر مطالب بطبق معانيه على ألفاظه ، غير مُسامح بضرورة ولا مجازف باستعمال كلمة مرفوضة ،
وليس (٤١) كذلك الشعر ، لأنه يتبع الوزن وينقاد الى ما تقتضيه القافية ، وصاحبه مُساهل فيها خالف القياس ، مُسامح بما لا
يُسَمَحُ به لترسل ولا خطيب .

فإن قيل : إذا كان النثر في أعلى طبقة من البلاغة ، لخلوه من سبب يُحَسِّنُه واكتنافه ببلاغته وتأليفه المخصوص ، فما يمنع أن
يكون الشعر أفضل من أجل أنه لو قُدِّرَ أن كلاماً منشوراً بلغ الغاية من البلاغة بنفسه وتأليفه ونُقِلَ على صورته الى الموزون لصار في
أفضل من حالته الأولى ، لجمعه بين بلاغته وهو نثر وما اكتسبه من تحسين الوزن ، لا سيما ولا منزلة من البلاغة في غير الشعر إلا
ونقلها الى الشعر ممكناً .

قلنا : هذا لا يصح ، لأن الكلام البليغ نط من التأليف وضرب من الترتيب .
ونقل الشاعر^(٤٢) ، قول علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه : (قيمة كل امرئ ما يحسن)^(٤٣) ، فقال :
فبما لائمي دعني أغالي بقيمتي
فقيمة كل الناس ما يحسنونه

فإنه وإن كان قد أورد المعنى في نصف بيت على سبيل التضمن والاهتمام والنقل لم يأت بما ينسب إليه إلا لفظاً بدله وزاده
لاقامة الوزن . والذي طبعه سليم وحسنة مستقيم لا يفتقر الى تعريفه فرق ما بين الكلامين ، إلا أن هذا الشاعر زاد فاء في قوله :
(قيمة) ، وهي مستكرهة ثقيلة في هذا الموضع ، وأبدل لفظة (امرئ) بلفظة (الناس) ، وامرؤ أعذب والطف ، ونقل
قوله : (ما يحسن) الى قوله : (ما يحسنونه) ، (٤٢) والجمع بين هاتين التونين وليس بينهما إلا حرف ساكن ، والساكن لا يُعْتَدُ
به ، مستوخم^(٤٤) .

وفي هذا دلالة على بطلان نقل المنشور إذا علت طبقته في البلاغة الى المنظوم وهو على الصورة التي كان عليها في المنشور ، وهنا
في الوجيز «من» النثر فكيف بالمسهب الكثير الذي يحتاج فيه الى التبديل والتغيير . ولولا خوف التطويل لاتينا بأمثلة من النثر
والنظم . وفي الذي أوردنا كفاية في مناقضة من ذهب الى تفضيل النظم على النثر .

﴿ مراتب صناعة الكتابة ﴾

وأما المراتب التي تنقسم إليها صناعة الكتابة فخمسة عشرة مرتبة ، وهي :
الوزارة والتوقيع والرسائل والخراج والضياغ وبيت المال والخزائن والتنفقات والجيش والزمام والبريد والفض والمظالم وكتابة
القضاء وكتابة القواد والأمراء وكتابة معاون .

وقلنا فيما سلف إن اسم الكاتب إنما يقع في الحقيقة على الكاتب المستقل بجميع آلاتها ، المحيط بكلية أدواتها ، لا من تعلق
منها بالسبب المنصرم واستند الى الركن المتهدم . وينبغي لمن تمَّ بحبلها وأحب أن يكون من صرحاء أهلها ، أن يتحلَّ بحلية
فضلها ، ويصبر^(٤٥) على المشقة في اجتياز مداها ، ولم يقتصر على اسمها دون معناها ، لتحصل له حقيقة ما انتسب إليه ، ولا يكون
دعياً ملصقاً ، ويفوز بمعنى ما يُسمى به ولا يكون صفراً منه مُملقاً ، فإن عجز عن استتمامها ، وقصر عن استيفاء أقسامها ، فلا
يقف في الفن الذي (٤٣) يعتري إليه من فنونها دون غايتها ، ولا يرضى بالخروج من خاصته الى عامته .

وقد مثلت الحكماء الملك وأعوانه بالنفس والاعضاء ، فقالوا : مثال الملك مثال النفس التي تسوس جميع الجسد ، ومثال
الخدم مثال الأعضاء التي تخدم النفس . وقسموا الخدم بحسب انقسام الاعضاء فقالوا : إن منهم من يخدم الملك خدمة القلب

للنفس التي هي التفكير وإجالة الرأي ، وهذا عمل وزير السلطان الذي يستعين بآرائه في مصالح الملك . ومنهم من يخدم الملك خدمة اللسان للنفس التي هي العبارة عن الضمائر واخراج الصور الوهمية الى المخاطبين ، وهذا عمل كاتب الملك الذي يأمر عنه وينهى ويخاطب . ومنهم من يخدم الملك خدمة اليد للنفس التي هي تناول الحاجات ، وتُقرب ما يحتاج الى تقريبه ، وتدفع الأذى عن الجسم والمغالبة والمباطشة إذا احتيج إليهما ، وهذا عمل أجناد الملك وأنصاره وخُدامه الذين يقومون بمرافقة الملك .

ومنهم من يخدم الملك خدمة الرجل للنفس التي هي للسعي والحركة الى المواضع التي يستدعي لها حاجاته ومهماته ، وهذا كرسل الملك . ومنهم من يخدم الملك خدمة البصر للنفس التي تلحظ له الأشياء وتحفظها وتشاهدها ، كأمناء الملك وعماله . ومنهم من يخدم الملك خدمة السمع للنفس التي هي آتية بالأصوات والأخبار على حقائقها ، وهذا عمل أصحاب البرد الذين يفحصون عما غاب عن الملك (٤٤) ويطلبون له .

وهذا دال على أن أهل هذه الصناعة هم المتحملون لمعظم شؤون الملك والقائمون بجمهور أموره . ولا ينبغي لأحد منهم أن يتعرض لنوع من أنواع خدمته إلا بعد مهارته في ذلك النوع ، وارتياضه به ، وثقته بنفاذه فيه . ونحن نذكرها هنا ما يلزم كل طبقة من هذه الطبقات الخمس عشرة أن تستقل به من العلوم والآداب بالقول المجمل ، ليأخذها من معادنها ، ويحتليها من مظانها . والله المستعان .

الوزارة :

هي الرئاسة . وصاحبها يجب أن يكون قيماً بجميع أنواع الكتابة وأقسامها ، عالماً بشروطها وأحكامها ، لأن كل ناظر في فن من فنونها اليه يرفع ما ينظر فيه ، فلا يجوز أن يكون جاهلاً بشيء منه ، وأن يكون نافذاً في علوم الدين ، لأن الدين أساس الملك الذي يبنى عليه أمره ، وأن يكون فاضل العقل ، أصيل الرأي ، جيد الروية ، ثاقب البديهة ، جميل الصفح ، مُترفعاً عن المباهاة برئاسته والمطاوله بمنزلة ، عفيف الطعمة ، شريف النفس ، وقوراً ، صموتاً عن الخوض فيما لا يعنيه ، كثير الاناة ، متتهزاً للفرصة ، متصرفاً لبلاغتي المنطق والبد ، فاضل الطبع ، مجبولاً على العدل ، عالي الهمة ، صادق اللهجة ، متأنياً في وعيده ، يلائن أهل الطاعة والانقياد ويُغلظ على ذوي المعصية والعناد ، لا يسرع الى العقاب متهوراً ولا يطمع في إغفاله مضجعاً ، آخذاً بالتقوى ، عادلاً عن الهوى ، لا يشقى به المحق وإن كان عدواً ، (٤٥) ولا يسعد به المبطل وإن كان ولياً ، سهل الحجاب ، مفترج الباب ، لطيفاً باللهيف المظلوم ، عسوفاً على الغشوم الظلوم ، محباً للخير ، مستكملاً شرائط المروءة وأقسامها ، في سعة المنزل والطعام ، وجودة الفرش والثياب ، وعطر الرائحة ، وفراشة الدواب ، وكثرة الأصحاب ، من غير مبالغة تطغي وتزدهي ، ولا تقصير يغضب ويغضب ، متجنباً للغضب ، قليل اللهو والطرب ، مداوياً للتجارب ، ملابساً للنوائب ، عارفاً بتصرف الأحوال ، عالماً بوجوه الأموال ومصالح الأعمال ، مستوفياً لحقوق السلطان من غير حيف على معاملته ورعيته ، معتمداً للانصاف لهم والانصاف منهم ، مقدماً أهل الفضيلة والدين والغناء ، مُستكفياً للكفاة ، عارفاً لذوي البيوتات والرتب أقدارهم ومنزلهم ، مُنزلاً بحيث يستحقون منها ، بصيراً بمكايد الحروب ومُعاجة الخطوب وتدبير الدولة وسياسة الرعية ، عارفاً بما يعتمد كل طبقة منها من عسف ولطف وخشونة ولين وما يصلح عليه من السير المتضادة ، لا يشغله كبير أمر عن صغيره ، مقدماً للحزم ، عاملاً بالعزم ، ناظراً في العواقب ، مخلص النية ، صحيح الطوية ، حارساً . .

وسنذكر في الباب العاشر ما يحتاج إليه كافة الكتاب من الاعتقاد والتخلق والعمل ، إن شاء الله تعالى .

التوقيع :

صاحبُ التوقيع هو يدُ الوزير ونائبه ، ومتوليُّ العرض على الخليفة إذا غاب . وإذا لم يكن للسلطان وزيرٌ منصوبٌ (٤٦) فالموثقُ يدخلُ مدخله .

وينبغي أن يكون مستقلاً بكل ما يستقل به الوزراء ، ماضياً في جميع علوم الدواوين على اختلافها ، عارفاً بأوضاعها وبوجوه الأموال وتسميرها وصلاحيات الرجال وسياستها ، وقد يحتمل تقصير الكاتب في أشياء : فمنها أن يكون عفيفاً أميناً وإن لم يكن ناقداً بصيراً ، ومنها أن يكون عارفاً بوجوه المال موفراً له عاجزاً فيما سوى ذلك من أقسام الصناعة ، ومنها أن يكون مقصراً في البلاغة إلا أنه يعبر عن نفسه وعن صاحبه بما يؤدي الغرض من غير إخلالٍ بمعنى ، وقد تمهدت له حرمة ، وعرفت منه مخالصة ، واستمرت له ضجة .

فأما صاحبُ التوقيع فلا يحتمل تقصيره في شيء بالجملة ، لأنه يدُ السلطان ولسانه . وإذا علم منه أصحاب الدواوين غباوة وتخلُّفاً وجهلاً بما يخرجونه أدغلوا في المؤامرات ووروا عما يؤديهم إلى الارتفاق . وينبغي أن يكون مع تحصيل هذه الأدوات كلها حسن الخط ، سريع البديهة ، ديناً ، أميناً ، نزه النفس ، لا يخرج عما يؤمر به ولا يتعداه لغرض من الأغراض كلها .

الرسائل :

صاحبُ هذه الرتبة هو لسانُ الملك الناطقُ بحجته ، المترجمُ عن عقله ومقالته ، وهو حليةُ المملكة وزينتها ، يرفعُ ذكرها ويُعلي قدرها ويُعظمُ خطرَها ويدلُّ على فضل ملكها ورئيسها . وهو المنصرفُ عن السلطان في الوعد والوعيد والترهيب والترغيب والاحاد والاذمات واقتضاب (٤٧) المعاني التي تُقرُّ الوليُّ على ولائه وطاعته وتبعدُ العدو العاصي عن عداوته ومعصيته^(٤٨) .

وينبغي أن يكون قياً بكل ما يشتمل عليه كتابنا هذا من الآداب الأخر التي تؤخذ من مواضعها .

ومتولي الرسائل إذا لم يكن للسلطان صاحبُ توقيع ينوبُ منابه ويكفي فيما يتولاه .

ويجب أن يكون موجزاً في موضع الإيجاز ، مُطناً في موضع الاطناب ، حتى إذا وقع جمع المعاني وأجلها ، وإذا كتب بسطها وفصلها . وهو يرأس طبقات الكتاب ويتقدمهم بالفضائل التي ذكرناها في الباب الأول من هذا الكتاب وبما خصَّ به من وقار العلم وفصل الحكم ورجاحة الفهم وصواب المنطق ، والتميز عما في الطبقات الأخر من الطيش وخفة الأحلام وزلل الألسن . وقالت الحكماء : الكتابُ كالجوارح ، كل جارحة منها ترفد الأخرى في عملها ، وكاتب الرسائل بمنزلة الروح المشاركة للبدن المدبرة لجميع جوارحه وحواشيه .

وهذا تمثيلٌ صحيحٌ لأن هذا الكاتب هو الذي يمثلُ لكل عامل في تقليده ما يعمل عليه ، ويتصفح ما يردُّ منه ، ويصرفه بالأمر والنهي على ما يؤدي إلى استقامة ما عُدَّ به^(٤٩) . وهو يحتاج إلى أن يكون بين يديه كتاب يُعينونه في الانشاء ، وآدابهم كآدابه .

فأما آدابُ الصناعة والسياسة التي يفتقر إليها كاتبُ الترسل فقد استوفينا القول عليها في البابين التاسع والعاشر من هذا الكتاب . والله الموفق للصواب بمنه وكرمه .

(٤٨) الخراج :

خطر متولي الخراج بحسب ما يتولاه من أموال السلطان التي يستظهر بها على جهاد أعدائه وإرهاق عزائم أوليائه . وهو يحتاج الى المعرفة بوجوه الأموال ومصالح الأعمال ورسوم الخراج واستثناء ما يجب منه في أوقاته وتناوله من جهاته ، والاستقلال بجزء غير يسير من كتابة الرسائل لما يحتاج الى إنشائه من العهود الخراجية المودعة شروط العمالة ، والمناشير المتعلقة بالعاملين ، وكتب القبالات^(٥٠) والضمانات ، والكتب النافذة الى العمال في جباية الأموال والحث والاستبطاء في حملها والاحتجاج بما يوجب المبادرة بها واستدعاء الحساب وشواهد غير ذلك مما يقع في عمله ، والعلم بالفروض والزكوات والأخماس والأعشار التي أوجب الله تعالى على المسلمين إخراجها من أموالهم ، لتناولها على حقها الذي أمر به ، والشروط الفقهية ليستعملها إذا ضمن وقبل ، والرسوم الديوانية التي يستعملها السلطان استظهاراً على معامليه ، على أنه لا يجوز له أن يخرج عن حكم الفقه والدين ، والتميز في الحساب وجودة العقد وتأليف أنواعه واستيفائه من رافعيه على الصحة والحقيقة . وهذه الثلاثة أشياء^(٥١) التي هي العقد والتأليف والاستيفاء هي أصول الأعمال الديوانية ، فليستظر فيما يحتاج اليه العمال من أحكام المساحة والزراعات وأوقاتها وفسادها وصلاحتها ، والأصناف العالية منها ، والآفات الداخلة عليها ، ورسوم السقي^(٥٢) وتقسيم الشرب والعمارات وعمل الجسور والترع وغير ذلك ، والاحاطة بارتفاع كل ناحية ، فمضى سئل عن ذلك أجاب من غير رجوع الى شواهد ، وإن أمكنه أن يعرف ارتفاع جميع الكور كان أزيد في فضله ، وحفظ المستخرج والمحمول الى بيت المال والحاصل ، حتى متى كشف من جهته عن شيء من ذلك ذكره من غير أن يطالع تعليقا ولا غيره ، والمعرفة بالعمال الذين يتصرفون من قبله والكتاب والخزان وأسمائهم وأسماء آبائهم ومنازلهم وطرائقهم وسيرهم ومبالغ أرزاقهم ، وأن يكون مع ذلك صبوراً أميناً نزهاً مستوفياً للحجة في المناظرة متفقداً لديوانه معتمداً للحق عادلاً عن الهوى مستشعراً خيفة الله تعالى .

الضبايع :

كتابة الضبايع جليلة المقدار ، لم تزل عناية الملوك مصروفة الى من يعرفها ويسند إليه أمرها من ذوي السابقة والقدر والحرمة والوجاهة . وصاحبها يحتاج الى أمر كثير وجزء كبير من المعرفة بأحكام الترسيل لما يكتبه من مناشير الوكلاء والأمناء والمساح والخزان وكتب القبالات وعلم الحساب ومعرفة التأليف والجباية والاستخراج .

وهذه وإن كانت أنواعاً فهي ترجع الى جنس واحد وهو استيفاء حقوق السلطان وترتيب الارتفاع والحمول والنفقات والحواصل والبواقي ، ليضع كلاً من ذلك في مكانه ، والنفاد في المسايح علماً وعملاً والكيل والتقدير ، والعلم بأمر الزراعة وأصناف النبات (٥٠) من الشجر والزرع وما يفضل بعضه بعضاً منها ، وأوقات الغرس والزراعة ، والآفات العارضة للنبات ، وأخذ العاملين بالتوفر على ما يلزمهم من العمائر والمصالح ، والنظر في أمور الحرث والاهتمام بذلك واحتفال الخلع والخطوة على المياه وتقسيمها على قوانين الري ، وتعهد ما يسقى بالدوالي والسواقي ، وتقوية ما يجب تقويته من أصناف الزرع والبذار والحصاد والدراس ورفع الغلات ، ومطالبة المستخدمين بعمل كل شيء من ذلك في وقته . وسنستوفي القول في كتاب الخراج إن شاء الله .

بيت المال والخزائن :

متولي هذه الكتابة هو أمين السلطان على أمواله وعروضه وذخائره وزين دولته في الجواهر والملابس والأواني وغير ذلك من الأسلحة والمراكب وآلات المواكب وما يجاريها .

ويجب أن يكون ثقةً حافظاً ، عارفاً قدر ما ائتمن عليه ، متجنباً للخيانة ، عالماً بالأصناف التي تحت يده ، حازماً لا تنم عليه حيلة ، وأن يكون قيماً في الحساب بما يكفيه في ضبط ما يُحمل إليه من ذلك .

النفقات :

متولي النفقات كأنه ضد متولي الخراج ، لأن صاحب الخراج موضوعه جمع أموال السلطان من جهاتها ، وصاحب النفقات موضوعه تفرقتها في مستحقيها من رجال الدولة وحماتها الذين يسدون ثغورها ويذبون عنها . وعليه القيام بحساب ما يُنفق (٥١) فيهم وفي غيرهم من سائر النفقات الخاصة والعامة . وينبغي أن يكون قيماً بالحساب ، عارفاً بنصب دفاتره وتبعه واستيفائه ، وأن يُقدّم ما يجب تقديمه من النفقات ويؤخر ما يجب تأخيرها منها ، فإن مُؤن السلطان التي يحتاجها للاستظهار في عدته وتزوين مملكته مؤسسة على مساواة دخله ، ولا يصح ذلك إلا بالحزم في نفقاته وتقديم الأهم منها وتأخير ما يمكن التسوية به ، حتى لا يخلو بيت المال من حاصل يكون ذخيرة فيه إن عرض للسلطان مهم يدعو للاستعانة بماله ، فإنه إن فقد ذلك وقت الحاجة إليه اثم كاتبه بالخيانة وإن كان أميناً ، وقلة الاضطلاع وإن كان كافياً ، وإن وجد ما يستعين به على بلوغ غرضه زادت حظوته وعلت رتبته وتأكدت القربة له . ومراتب كتاب النفقات تختلف على اختلاف ما يتولونه .

الجيش :

خطر منزلة كاتب الجيش بمقتضى خطر ما ينظر فيه من أمور الرجال الذين هم أعضاء السلطان وأعوانه . وهو يحتاج الى الاستقلال بجزء كبير من الحساب والى معرفة شيبات الخيل وأسنانها وعناقها وأوصافها المحمودة والمذمومة وعيوبها الأصلية والحادثة وأخلاقها وخلقتها ، والمعرفة بالأسلحة وأنواعها . والسيوف وجواهرها ومياهاها ، والرماح وأجناسها والمختار منها ، والقسيّ والسهام والدروع (٥٢) وما يجاريها من الآلات التي أهم الله تعالى الانسان إعدادها للدفاع عن نفسه وجعلها له عوضاً مما جعلت اتخذها باقي الحيوانات الأخر من الأعضاء التي يدافع بها عن نفسه كالأنياب والمخالب والقرون والخوافر ، وأن يطالب الأجناد بتحصيلها وعرضها في كل وقت ، كما يعرض الخيول التي يُثبت شباتها في ديوانه ، ولا يفسح لأحد منهم في الاستبدال من جيد بردي ولا من عتيق بهجين ولا من أصيل بدوي ، ومن غير شيباً ألزمه بتعويض ما غيره . ولهذا أوقع خزنة الملوك الوسوم على الخيول والعلامات على الأسلحة .

ولا بأس بأن يكون قد تأدّب بالفروسية وأخذ بطرف من العمل بال سلاح ، وأن يكون فيه حسنُ مداراة وجميل ملقى وصبر على مرّ أخلاق من عامله ، فإنه مدفوع الى سياسة طوائف عدة من أهل الحمية وعزة النفس . وهو يحتاج الى رياضتهم وحسن السيرة في معاملتهم ليتمكن من حملهم على الحق ، وأن يبنى أمره على النزاهة عن الطمع ، ليقندر بذلك على ما يرومه من تنزيلهم منازلهم ، وليحذر وضع الأعلى ورفع الناقص ، وليأخذ بالحزم والأمانة فإن خيانة كاتب الجيش يتوجه على المال والرجال ، ولا يخص أحداً دون آخر ، فإنه إذا اعتنى بمن لا كفاية عنده نزل منزلة الكافي ، وفرض له من مال السلطان ما يفرض للكفاية ، فيكون خائناً بإعطائه من لا يستحق . (٥٣) ولا غناء به عن جزء من كتابة الترسيل ، لأنه رُثماً يُدب مع والي حرب واحتاج الى المكاتبة عنه بخبر الفتح وغيره مما يعرض له .

الزمام :

كاتب الزمام يجب أن يكون ذا رئاسة وموضع في نفوس الناس ونفاذ في نوع الكتابة التي تجعل زماماً عليه ، ذا علم بأحكامه ودرسه ، فيحتاج إلى التمهيد فيها يتمهراً فيه كاتب النفقات ليطالب عماله بما تقتضيه خدمته ويستوفي منه شروطها وقوانينها وينبغي أن يكون أميناً متحرراً محتاطاً ، غير مقصر ولا ممالٍ .

وقد جرت العادة بأن يرَد إلى صاحب الزمام خاتم الخليفة ، ويكون إليه ختم الكتب التي تنفذ عنه . وسنذكر الرسم المستعمل في ذلك في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

البريد :

هذه الكتابة كتابة خطيرة الشأن في أعمال السلطان ، وذلك أن السلطان كما يحتاج إلى كاتب يعبر عنه ويخاطب بلسانه الجمهور ، وكاتب يجمع أمواله ، وكاتب يفرقها في وجوهها ، وكاتب يتولى أمر جنده ، فكذلك يحتاج إلى كاتب يريد ينهي إليه أخبار الحكام والعمال وولاة الأعمال وقتاً وقتاً ، ليقابلها من في التدبير بما يجري الأمر أحسن مجاريه .

ولولا أصحاب الأخبار والبريد لم يحيط السلطان من الأحوال إلا بما دنا منه . وصاحب هذا العمل يحتاج إلى حفظ وافر من كتابة الترسيل ، لأنه يكتب السلطان في المهمات والأسرار (٥٤) التي لا يطلع عليها غيره . وينبغي أن يكون قادراً على مخاطبته من الكلام البليغ الجامع للمعاني بما تقتضيه رتبته ، متمكناً من التصرف في الصناعة ، ليتأدب في مكاتبه له ، ويتجنب مقابلته بما لا يجوز أن يقابل به ، وأن يستقل من الحساب بما يقدره على ضبط ما يجري على يده من أرزاق المستخدمين في البريد وغيرهم ، وأن يتخلق بالشفقة والنصيحة والأمانة واتباع الحق ، وانفحص عن المستور من الأخبار وإيثار ما يعود بصلاح السلطان والرعية ، وأن يستوي عنده الولي والعدو في الحق ، فلا يقبح ما يكاتب به في العدو ولا يحسنه في الصديق ، ولا يهادي أحداً من العمال في عمله ولا يداعبهم ولا يقبل هداياهم ولا يحضر دعواهم ولا يأنس بهم ولا يكتم شيئاً من أمورهم . ويحضر مجالس الولاة ويطلع ما يحتاج إلى عمله مما يجري في كل منها .

الفض :

كاتب الفض يجب أن يكون بليغاً ماهراً في صناعة الترسيل ، قادراً على جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة ، وكاتب المصريين بسؤنة المخرج ، وخدمته في مجلس الوزارة ، وموضوعه أن يخرج من الكتب الواصلة إلى السلطان من أعماله جوامعها ويوردها بقول وجيز في سراح ليخرج أمراً في معنى كل كتاب بما يراه ، إذ لا يتسع زمانه لقراءة فصوص الكتب الواردة عليه . وينبغي أن يكون هذا الكاتب كئوباً للأسرار (٥٥) خازناً للسانه حائظاً لما يمر عليه .

المظالم :

معاملة متولي هذا الديوان جارية مع أهل الخراج ومن يجري مجراهم ممن يتظلم من عمال السلطان الذين لا يمكن أحكام إحضارهم ولا بث الحكم بينهم وبين من يدعي عليهم ، لأن جل دعاوي هؤلاء في أشياء من حقوق الزراعات وحدود الأرضين

والسواقي والضبايع التي لا تقوم البيئات عليها بالشهود المعدلين ، ويمكن أن يستدل على الحق فيها بشواهد وعلامات يُرجع الى مثلها ، ويقع التراضي بشهادة من يشهد عليها من المجاورين والمستورين ، ولذلك حيز هذا الديوان عن الحكام .
وينبغي أن يرد النظر فيه الى رجل ذي أمانة وعدل ورحمة ليعمل بالحق ويرؤف بالضعيف . وأول ما يجب عليه أن يطلب البينة من المترافعين إليه كما يطالبها الحكام ، فإن قامت له بينة مرضية استغنى عن الاستدلال بالشواهد والعمل على الشائع الذائع فإذا اختلفت عليه الأمور فليدع الى الصلح ولا يدخل فيها يتقلد منه إثماً . وينبغي أن يتأدب بكثير من آداب الحكم التي يشتمل عليها رسم تقليد القضاء الذي يأتي في موضعه من هذا الكتاب .

كتابة القضاء :

هذه الكتابة كان حكماء الفرس يسمونها كتابة العدل . وهي تلي منزلة الحكم في الشرف والفضيلة ، لأن كاتب الحاكم يده ولسانه الذي يخاطب به نوابه وخلفاءه ، ويمثل لكل منهم (٥٦) ما تجري الأحكام عليه في عمله .

والمُرشح لهذه الكتابة لا يغنى عن التمهؤ في البلاغة وتأليف الكلام والقيام بعلم موفور من علم الفقه والأحكام الشرعية ، لا سيما ما دخل منها في الدعاوي والبيئات والاقرار والشهادات والمصالحات والشروط والوثائق والسجلات وما أشبهها .
وينبغي أن يكون ديناً حليماً وقوراً أميناً عفيف النفس والجوارح موسوماً بجميل السيرة وحسن السريرة .

كتابة الأمراء والقواد :

كتاب الأمراء والقواد يحلون منهم محل الوزراء من الملوك والخلفاء . وينبغي لهم أن يتصرفوا في جميع فنون الكتابة ، لأنهم الذين يكتبون الناس عن أصحابهم ، فلا يغنون عن حظ متوفر من الترميل ، والذين ينظرون في أمواتهم ، فلا مندوحة لهم عن المعرفة باستخراج الدال وأسباب العمارة والمهارة في كتابة التفصيل ، والذين يستوفون حقوقهم من ديوان الجيوش ويعرضون رحلتهم ودوابهم ، ولا غنى لهم عن العلم بأمور الجيش ورسومه ، وكذلك سائر ما يدخل في اعمالهم .
وينبغي أن يكون فيهم مع ذلك لطف وحسن مداراة وعشرة ووفاء وأمانة ، وحسن مناب وسفارة عن أصحابهم عند الرؤساء .

كتابة المعاون والأحداث :

كاتب المعاون يحتاج مع شدة ما لا غناء به من أدوات الكتابة التي يدعي مع شدوها الى المعرفة بالأحكام الشرعية في الحدود التي أمر الله تعالى بها (٥٧) على من تعدى الى محارمه من القود والقصاص والقتل والديات والأرش والضرب والصلح وغير ذلك مما يجاريه ، ليمضي الحكم فيه على ما يسلم معه من دينه ودين من استكتبه .
فهذه مراتب الكتابة التي تنقسم إليها الصناعة ، وما يلزم المرتبين فيها أن يقوموا به من العلوم والآداب والأخلاق .

القول على هذه الصناعة في أي مذهب هي من المذاهب :

قد قُنت فيها سلف أن حكماء اليونانيين كانوا يسمون صناعة الكتابة : العلم المحيط . وهذا اسم واقع لا افتقار جميع الأشياء وحاجتها الى الاستعانة بها في تكميل معانيها . وهي لذلك حقيقة بأن تكون العلوم والصنائع في حيزها أو في حيز شيء منها . وأن يكون لها رتبة السلطنة والمملكة عليها . ويؤكد ذلك أن هذه الصناعة تستعمل جميع العلوم والصنائع الخاصة على وجهين : أحدهما أنها تستخدم^(٥٨) بعضها لما لها من الشراكة ، والآخر أنها تستعمل بعضها عن طريق الأدب والتحلية من غير مشاركة . . نحو علم البلاغة واللغة والنحو والحساب والمساحة والهندسة والمنطق . والتي تستعملها على طريق الأدب والتحلية هي ما لا تفتقر^(٥٩) في تمامها إليه . نحو صناعة الطب والتنجيم والموسيقى ، فإن هذه الصنائع وإن كانت غير متعلقة بالكتابة ولا مشاركة لها . فإن الكاتب لا يغني عن التأديب بمعرفة جملتها وجوامعها ، إذ لا يخلو أن يؤمر بالكتابة فيها بما يفتح به جهده وأن يحاضر في مجلس سلطانه من علمائها من يضطر الى مفاوضته (٥٨) فيها . . جميع العلوم والصناعات كالأجزاء والأعضاء هذه الصناعة ، وهي تحمل فيها محل كل من بعض ، وأصل من فرع . الا وانها وإن كانت كما ذكرنا فإننا إذا عدنا الى قسمة الصنائع وجدناها تنقسم الى ثلاثة أقسام : إما عملية كالنجارة ، أو علمية كاهندسة ، أو عذمية وعملية كالموسيقى ، ووجدنا صناعة الكتابة من الصناعات العلمية العملية لأنها تفتقر في كفاها الى معرفة العلوم التي عددناها والى رسم الرسوم الخطية للابانة عن المعاني وعقد الحساب الذي تبرزه الأوهام باليد . فهي على الجملة حائزة للصنائع ذوات الأخبار وعيطة بها فليست في حيز شيء منها ، وعلى التقسيم الصناعي من حيز الصنائع العلمية العملية .

القول على الرسم :

الرسم مُنبى^(٦٠) عن غرض الشيء المرسوم مثل الرسوم الواقعة على الصنائع وغيرها . فإننا إذا قلنا صناعة الكتابة وصناعة التجارة وصناعة الصياغة عُرفت من هذه الرسوم أغراض تلك الصناعة . ورسمنا كتابنا هذا بمواد البيان دال على إحاطته بالأشياء التي تمثّل صناعة البيان . وعلى هذا يجب أن يجري الأمر في سائر ما يرسم . أعني أن يكون الرسم دالاً على غرضه .

القول على علة وضع الكتاب :

المعرفة بعلة وضع الكتاب يدل على السبب الذي من أجله وُضع الكتاب . وعلة وضعنا لكتابنا هذا رغبتنا أن نصنّف كتاباً جامعاً لما تنظمه (٥٩) صناعة الكتابة من العلوم والآداب الخاصة بها . ليجد من يعنى بهذه الصناعة جميع ما يرومه من أصولها وفروعها التي فرّقها المصنفون في الكتب مودعة فيه . ويعرف به القائل جلالة خطرهما وارتفاع قدرهما من بين الصنائع ، ويصرف جهته إليها ليميز من انتمى إليها بالاسم دون الرسم ويانزى دون المعنى . وإذا قد آتينا بما فيه كفاية . فإننا نقف عند هذا الحد من هذا الباب . وتأخذ فيها بلبه إن شاء الله تعالى .

(١) ينظر : التعريفات ٧٣ ، الكليات ٢ / ٢٣٨ - ٢٣٩ ، كشاف

اصطلاحات الفنون ٢ / ٢٢ .

(٢) الاعراف ١٤٥ .

(٣) المائدة ٤٥ .

(٤) الحديد ٢٧ .

(٥) العلق ١ - ٥ . وينظر : تفسير الطبري ٣٠ / ٢٥٢ وأسباب

نزول القرآن ٨ .

(٦) آل عمران ٤٨ . وفي المصحف : يعلمه ، بالياء . وهي قراءة نافع

وعاصم . وقرأ الباقون بالنون . (السبعة ٢٠٦) .

(٧) القلم ١ .

(٨) الطور ١ - ٣ .

(٩) الانقطار ١٠ - ١١ .

(١٠) الزخرف ٨٠ .

(١١) عبس ١١ - ١٦ .

(١٢) الأعلى ١٨ - ١٩ .

(١٣) الجاثية ٢٩ .

(١٤) الاسراء ١٣ .

(١٥) الصافات ١١٧ .

(١٦) الجاثية ١٦ .

(١٧) الأنعام ٩١ .

(١٨) البقرة ١ - ٢ .

(١٩) الأنعام ٩٢ .

(٢٠) سنن الدارمي ١ / ١٢٣ ، المحدث الفاضل ٣٦٥ ، تفيد العلم

٦٨ ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١ / ٢٢٨ .

(٢١) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٤٣ .

(٢٢) المنكوت ٤٨ .

(٢٣) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٣٨ .

(٢٤) الاوائل ١ / ١١٥ .

(٢٥) النمل ٣٠ - ٣١ .

(٢٦) النمل ٤٠ . وينظر : تفسير الطبري ١٩ / ١٦٣ وتفسير

القرطبي ١٣ / ٢٠٤

(٢٧) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٣٩ .

(٢٨) ملك بابل .

(٢٩) ملك بابل .

(٣٠) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٤٤ .

(٣١) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٤٤ .

(٣٢) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٤٤ .

(٣٣) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٤٥ . والمعاليج : البراذن الحسنة

السبر .

(٣٤) من ملوك المعجم .

(٣٥) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٤٥ .

(٣٦) في الأصل : عليك . والصواب ما أثبتنا .

(٣٧) في الأصل : كذلك . والصواب ما أثبتنا .

(٣٨) ينظر : صبح الأعشى ١ / ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣٩) ينظر : صبح الأعشى ١ / ١٠١ - ١٠٢ .

(٤٠) في صبح الأعشى : الكتابة .

(٤١) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٣٨ - ٣٩ .

(٤٢) في الأصل : الذي .

(٤٣) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٤٤ .

(٤٤) في صبح الأعشى : الخاصة .

(٤٥) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٣٧ - ٣٨ .

(٤٦) من صبح الأعشى ١ / ٣٨ .

(٤٧) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٤٢ .

(٤٨) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٤٤ .

(٤٩) صبح الأعشى : يتخيلها .

(٥٠) صبح الأعشى : جثمانية .

(٥١) صبح الأعشى : الصورة .

(٥٢) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٥١ .

(٥٣) في الأصل : فهي .

(٥٤) في الأصل : أخظ ، بالطاء ، والصواب ما أثبتنا .

(٥٥) في الأصل : النى .

(٥٦) يس ٦٩ .

(٥٧) الخاقعة ٤١ .

(٥٨) يُقال : خطيب مصقع ومقع ، بالصاد والسين ، أي بليغ .

(ينظر : الفرق بين الحروف الخمسة ٤٨٨ ، اللسان واللسانج ،

سقع ، صفع) .

(٥٩) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٦٠ وفيه قول علي بن خلف ، ولكنه لم يشر إليه .

(٦٠) يُقال لنسابق الأول من الخيل المجلي ولثاني المصلي ولثالث المسلي .

(ينظر : الزاهر ١ / ٢٢٩ ، شرح مقامات الحريري ٣ / ١٥٠ ،

نهاية الأرب ٩ / ٣٧٣) .

(٦١) أدخل به ديوانه .

(٦٢) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٦٠ - ٦١ .

(٦٣) المتفقون ٤ .

(٦٤) ديوانه ٥٣ .

(٦٥) الجمعة ٥ .

(٦٦) مروان بن أبي حفصة ، شعره : ٥٨ .

(٦٧) الفائق ٣ / ١١٥ ، النهاية ٣ / ٤٤٣ .

(٦٨) ديوانه ٢٠٩ .

(٦٩) ابن طباطبا ، شعره : ١٢١ .

(٧٠) المحاسن والمساوي ٢ / ١٢١ .

(٧١) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٥٩ .

(٧٢) في الأصل : صبر .

(٧٣) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٥٦ .

(٧٤) ينظر : صبح الأعشى ١ / ٥٦ .

(٧٥) جمع قبالة ، وهي الكفالة .

(٧٦) الصواب : الثلاثة الأشياء .

(٧٧) في الأصل : يستخدم .

(٧٨) في الأصل : يفتقر .

(٧٩) في الأصل : مبني .